

موقف حكومة العراقية من القضية

الكردية في العراق

(٨ شباط - ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣)

(الکرد) (الحكومة) (البعث)

م.م. كافي سلمان مراد الجادري

الجامعة المستنصرية / كلية التربية الاساسية / قسم التاريخ

Position of the Iraqi government on the issue
Kurdish in Iraq
(٨th February to the ١٨th of November ١٩٦٣)

(Kurds) (the government) (Baath)

assistant teacher kafi salman Murad AL-jadri
Mustansiriya university
College of Basic Education
Department of History

ملخص البحث :

واجهت كل الحكومات العهد الملكي في العراق مطالب الكرد القومية بالرفض ، ورفضت كل الحلول السلمية إلا خيار الحرب وسفك الدماء ، هو الطريق الوحيد الذي سلكته تلك الحكومات حتى قيام ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ حتى سقوط العهد الملكي . خرجت الجماهير الكردية إلى الشوارع لتعبر عن فرحتها، و لتعلن تأييدها لثورة تموز .

أعترفت ثورة تموز بالكرد كقومية ثانية في العراق بعد القومية العربية ، في المادة الثالثة من الدستور العراقي المؤقت لسنة ١٩٥٨، ولكن هذه المادة لم تستثمر لصالح الشعبين العربي والكردي لأرساء أواصر الأخوة بينهم ، لاسيما بعد أنحراف قادة الثورة عن مسارها الحقيقي ، وعودة حالة الحرب إلى كردستان باعلان الكرد ثورة أيلول عام ١٩٦١، وكانت هذه الثورة أحد العوامل التي عجلت بسقوط حكم قاسم ، بتعاون قادة الحركة الكردية المتمثلة بالحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة الملا مصطفى البارزاني مع حزب البعث .

كيف حصلت القناعة لدى قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني للتعاون مع أعضاء جبهة الأتحاد الوطني بما فيه حزب البعث العربي الذي رفض دخولهم الجبهة عام ١٩٥٧، ومعرفتهم بموقف حزب البعث العربي الرفض للحقوق القومية للشعب الكردي. كان على قادة الحركة الكردية أن تدرك النوايا الحقيقية لحزب البعث تجاه الشعب الكردي، ولاسيما البيانات التي أصدرتها جبهة الأتحاد الوطني أواخر أيلول ١٩٦١ حول موقفهم من الحركة الكردية إلى وصف تلك الحركة بالنزعات عنصرية مشبوهة تدعو زيفاً باسم الأكراد ومصالحتهم لتجزئة العراق، وتفتيت وحدته النضالية.

أثمر هذا التعاون عن وعود شفوية وهمية قدمها حزب البعث لقادة الحركة الكردية ، و هو إعلان الحكم الذاتي للكرد بعد نجاح الأتقلاب.

بارك قادة الكرد نجاح الأتقلاب بارسالهم برقيات التهاني إلى قادة الحكومة الجديدة ، ومطالبيتهم بالوعود التي قطعوها للكرد باعلان الحكم الذاتي لهم .

جرت مفاوضات بين الجانبين أستمرت أربعة اشهر ألا أنها أنتهت باعتقال الوفد الكردي في كركوك ، والقاء القبض على بعض الشخصيات الكردية في بغداد . وفي العاشر من حزيران عام ١٩٦٣ أعلنت الحكومة العراقية الحرب على الشعب الكردي ، و حركت جيوشها إلى كردستان بمساندة ، وتأييد بعض الدول العربية والاقليمية وتزويد الجيش العراقي بالسلاح من قبل بريطانيا ، وأمريكا حتى تمت الأطاحة بحكومة البعث من قبل الرئيس عبد السلام عارف والقضاء على قوته المتمثلة بالحرس القومي في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٦٣، وتوقف العمليات العسكرية في شمال العراق .

Research Summary

All governments of The Royal Era in Iraq faced Kurd national demands of rejection, all peaceful solutions were rejected, but the option of war and bloodshed, is the only path taken by those governments until the fourteenth day of the July Revolution of ۱۹۵۸ to the fall of the Royal era. Kurdish crowds came out to the streets to express their delight, and to declare their support for the revolution in July.

July Revolution confessed the Kurd as second nation in Iraq after Arab nation, in the third article of the interim Iraqi constitution of ۱۹۵۸, But this article did not invest for the benefit of the Arab and Kurdish people to establish bonds of brotherhood between them, especially after the deviation of leaders of the Revolution from the true path, And the return of war to Kurdistan, the Kurds by declaring September revolution in ۱۹۶۱, This revolution has been one of the factors that accelerated the fall of the rule of Qasim, by cooperating the leaders of the Kurdish movement of the Democratic Party of Kurdistan, headed by Mullah Mustafa Barzani, with the Baath Party leaders.

How a belief happened among the Kurdistan Democratic Party leadership to cooperate with the members of the National Union Alliance including the Arab Baath Party, which refused their entry to the alliance in ۱۹۵۷, and their knowledge of the position of the Arab Baath party that rejecting the national rights of the Kurdish people. The leaders of Kurdish the movement had to realize the intentions of the Baath Party toward the Kurdish people, especially the statements that issued by National Union Alliance late September ۱۹۶۱ about the position of the Kurdish movement to describe those movements as racist suspicious struggles that speaking fake by the name of Kurds and their benefit of splitting Iraq, and to decay the unity of struggle.

This cooperation resulted of verbal and fake promises provided by the Baath party for the leaders of the Kurdish movement. And it is a Declaration of autonomy for the Kurds after the success of the coup.

Kurdish leaders congratulated the success of the coup by sending messages of congratulations to the new government leaders, and demand the promises made to the Kurds by declaring autonomy for them.

Negotiations took place between the two sides lasted for four months, but it ended by arresting Kurdish delegation in Kirkuk, and the arresting some of Kurdish figures in Baghdad. In the tenth of June ۱۹۶۳, the Iraqi government declared war against the Kurdish people, and moved their armies to the Kurdistan, and by the support of some Arab countries and regional and provide the Iraqi army with weapons by Britain and America until overthrown the Baath government by President Abdul Salam Aref and eliminate Baath forces represented by the national Guard on the eighteenth of November ۱۹۶۳, and halt military operations in northern Iraq.

المقدمة :-

لم يتغير وضع الكرد في العراق عندما تغير نظام الحكم على أثر ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨، والتي استبشر بها الكرد، وساند قاداتها الثورة أملاً من القادة الجدد أن يأخذوا على عاتقهم مسؤولية حل قضية الشعب الكردي بالطرق السلمية ، إلا أن انحراف الثورة عن مسارها وطموح الشعب العراقي بما فيه الشعب الكردي جعلت الكرد يقفون إلى جانب حزب البعث العربي الذي قاد حركة انقلاب في الثامن من شباط ١٩٦٣ بعد ان وعد اعضاء حزب البعث للكرد الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي في الحكم الذاتي ضمن العراق .

قسم البحث إلى ثلاثة فصول ، ركز الفصل الأول على حركة الثامن من شباط ١٩٦٣، التطورات السياسية التي آلت إليها الأوضاع في العراق، والتي كانت تنذر حدوث تغيير سياسي ، والتي استغلها حزب البعث العربي بالاتفاق مع الكتلة القومية من الضباط في الجيش العراقي، وتأييد الشخصيات الكردية في بغداد، بعد الوعد الذي حصلوا عليه بحل القضية الكردية بعد نجاح الانقلاب، والتخلص من عبد الكريم قاسم، رغم معرفة الكرد بموقف حزب البعث المعادي للكرد والحركة القومية .

كما تضمن الفصل نجاح الانقلاب واستسلام عبد الكريم قاسم واعدامه في التاسع من شباط عام ١٩٦٣ .

في حين سلط الفصل الثاني الضوء على استلام حزب البعث الحكم في العراق مع بعض العناصر القومية من الضباط ، منهم عبد السلام محمد عارف تعيينه رئيساً للجمهورية ، ولكن انفراد أعضاء حزب البعث بالسلطة وتشكيل قوات الحرس القومي من العناصر البعثية .

كما تناول الفصل موقف البعث من القضية الكردية قبل وبعد استلامه السلطة ، كما أرسل قادة الحركة الكردية برقيات تهاني بنجاح الانقلاب أملاً منهم بحل القضية الكردية بالطرق الديمقراطية، وطالبوا ببدء المفاوضات التي اتفق عليها الجانبان الكردي، و أعضاء في الحكومة الجديدة، وإطلاق سراح المعتقلين الكرد . إلا أن فشل المفاوضات ، واعتقال الوفد الكردي للمفاوضات أدى إلى تجدد القتال في كردستان العراق .

اما الفصل الثالث فقد تناول مرحلة خطيرة من مراحل القضية الكردية في حكومة البعث الأولى ،وهي مرحلة تجدد القتال في العاشر من حزيران ١٩٦٣ في كردستان العراق ،والمواقف العربية والدولية من هذا القتال في كردستان ، وعلى الرغم من تباين الآراء العربية والدولية على وفق المصالح التي كانت تربط هذه الدول مع حكومة البعث، إلا أن قضية الكردية انتقلت من الإطار المحلي إلى الإطار الدولي ، واعتبرت هذه حرب إبادة جماعية ضد الشعب الكردي بقيام القوة الجوية العراقية بقصف المدن والقرى الكردية بوحشية والتي استمرت حتى أيلول من العام نفسه .وقد أرسل وزير خارجية منغوليا برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بقيام الحكومة العراقية بممارسة سياسة الإبادة الجماعية البشرية ضد الشعب الكردي ،وطلب ادخالها في جدول أعمال دورة ايلول .

كما تناول الفصل استأثار الحرس القومي بالسلطة وارتكابه المجازر الدموية ضد معارضيه والاعتقالات المستمرة للشباب العراقي بما فيه الشباب الكردي، واتهامهم بالشيوعية واستمرار المعارك في شمال العراق واستنزاف طاقات العراق المادية والبشرية كل ذلك جعل الرئيس عبد السلام محمد عارف يقوم بحركة انقلابية تصحيحية بالقضاء على حكم البعث وقوته الضاربة من الحرس القومي وابعادهم عن الحكم وزجهم في السجون وتم ايقاف القتال في كردستان .

اعتمد البحث على عدد كبير من المصادر العربية والمعرية والوثائق العراقية ، كما كان للصحف العراقية نصيب غير قليل من مادة البحث ،والتي كانت شاهد على الاحداث والمعارك التي كانت تدور في كردستان العراق ومنها جريدة الجماهير وجريدة الجمهورية ، وكذلك الوقائع العراقية .

كما كان لكتب المذكرات الشخصية أهمية أخرى من مصادر البحث ، والتي عاصر أصحابها معظم الأحداث التاريخية للبحث، ومنها مذكرات الرئيس جلال الطالباني الذي كان أحد أطراف الحركة القومية الكردية في المفاوضات مع حكومة البعث ، والتي أغنت البحث بمعلومات البحث مهمة عن سياسة البعث مع الحركة القومية الكردية ، ومذكرات الشيخ عطا الطالباني، ومذكرات فؤاد عارف وغيرها من كتب مذكرات التي شكلت مادة مهمة من مواد البحث .

كما اعتمد البحث على عدد كبير من المصادر العربية والمعرية وكان للمصادر العراقية النصيب الأكبر في البحث ، والتي تناولت حركة الثامن من شباط ١٩٦٣ ،وأعلان الحرب على الكرد منها (تاريخ الوزارات العراقية العهد الجمهوري ج٥ و٦) لمجموعة من مؤرخي العراق ،ومصادر مهمة تناولت المواقف الدولية من الحرب ضد الكرد منها العراق والمسألة الكردية للدكتور سعد ناجي جواد ، وكتاب سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق في عهد الرئيس عبد السلام محمد عارف للدكتور سنان صادق حسين الزبيدي، مصادر أخرى مهمة لكتاب ومؤرخين كرد كتبت باللغة العربية ، والتي تناولت أحداث مهمة من مرحلة البحث ، والتي أغنته بمادة مهمة شكلت رافداً مهماً من روافد البحث ، منها

الحركة التحررية القومية الكردية في كردستان العراق ١٩٥٨-١٩٦٤ للدكتور كاوس قفطان، وكتاب سنوات المحنة في كردستان، أهم الاحداث السياسية والعسكرية في كردستان العراق ١٩٥٨-١٩٨٠ للاستاذ شكيب عقراوي فضلاً عن مصادر كردية أخرى، وبعض المقابلات التلفزيونية سترد في ثنايا البحث . .. أتمنى أن أكون قد وفقت في هذا البحث، وقدمت خدمة متواضعة للأجيال القادمة عن تاريخ العراق .

الفصل الأول

حركة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق

المبحث الأول :- التطورات السياسية في العراق قبيل قيام حركة ٨ شباط ١٩٦٣

كان يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ يوماً غير عادي في تاريخ العراق، والمنطقة العربية إذ قامت قطعات الجيش العراقي بزعامة عبدالكريم قاسم وتنظيم الضباط الوطنيين بتوجيه ضربة سريعة، ومفاجئة أطاحت ليس فقط بالنظام الملكي فحسب، وإنما أيضاً بالنفوذ البريطاني الواسع في العراق^(١) كما جاء في البيان الأول للثورة بالقضاء على الحكم الملكي وتحرير الوطن من السيطرة الاستعمارية^(٢). وإعلان النظام الجمهوري في العراق^(٣). وتشكيل مجلس السيادة للدولة، وبعد مدة قليلة من نجاح الثورة بدأت بوادر الخلافات بين الأحزاب ، والقوى السياسية والضباط الوطنيين حيث كانت القوى القومية بزعامة عبدالسلام محمد عارف أحد المشاركين في الثورة ، وحزب البعث ينادي إلى الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة^(٤)، محاولة لخلق حالة من التوازن السياسي، وطلب الحزب الشيوعي العراقي إقامة تعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية مع الجمهورية العربية المتحدة بدلاً من الوحدة السياسية والعسكرية^(٥).

وبمرور الزمن ساءت علاقة الزعيم الركن عبدالكريم قاسم مع بعض أعضاء تنظيم الضباط الوطنيين ، ثم مع التيارات الوحديوية والقومية، أما الحزب الشيوعي العراقي الذي أخذ يطمح بالتحالف مع عبدالكريم قاسم ، وازداد نفوذه وتدخله في الشؤون السياسية للسلطة حتى اعتقد قاسم بأن حلفاءه الشيوعيين بدءوا يفكرون بالتسلط على الحكم، مما جعله يصمم على تحجيم التيار الشيوعي بسحب السلاح منهم ، واعتقال معظم قادته على أثر أحداث كركوك والموصل ١٩٥٩^(٦) ، لكن الحزب الشيوعي بقي موالياً لقاسم^(٧).

بدأ الصراع يشتد بين عبدالكريم قاسم وبين الفرقاء السياسيين الفاعلين في الساحة العراقية بسبب بعض الاجراءات التي اتخذها عبدالكريم قاسم منها تفرده بالسلطة، وسرعان ماتحول هذا الصراع إلى صراع مسلح حيث تعرض عبدالكريم قاسم إلى سلسلة من الاغتيالات ومحاولات انقلابية إلى إن هذه المحاولات لن تتجح، والتي قادت تنفيذها إلى الاعدام ، حيث أعدم عبدالوهاب الشواف على أثر فشله في محاولته الانقلابية التي قام بها في ١٩٥٩^(٨)، والتي لحقها اعتقال عدد من الضباط في الجيش العراقي ، وتم طردهم من الوظائف، وأحالة أعداد أخرى من القوميين والضباط الوطنيين على التقاعد او الإقامة الجبرية ، كما حصل لعبدالسلام محمد عارف أحد رفاق عبدالكريم قاسم وشريكه في ثورة ١٤ تموز.

إن هذه الأوضاع فضلاً عن وتدهور العلاقات الكوردية مع عبدالكريم قاسم واندلاع القتال في كردستان العراق بقيادة الملا مصطفى البارزاني زعيم الحركة القومية الكردية ورئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في التاسع من أيلول عام ١٩٦١ بسبب المماثلة في إقرار الحقوق القومية للكورد خصوصاً ماورد في الدستور المؤقت ، واستمرار

القتال حتى ٨ شباط عام ١٩٦٣^(٩) ، جعلت من العراق ساحة للصراع السياسي أضاع ملامح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، ومنجزاتها التي لا يمكن انكارها مما فسخ المجال إلى تكتلات حزبية داخل الجيش ، لذلك أصبح عبدالكريم قاسم أضعف من أن يتصدى للحزبية في الجيش العراقي إلى درجة أن الأمر خرج من يده ، مما ولد فوضى وضعف في الجيش العراقي الذي لم يعد مواليه ، وأصبح الجيش مالياً لتكتلاته ، واحزابه . وقد رفض هذا الأسلوب حتى المقربين له الذين أرادوا منه توضيح هوية الحكم والحزبية في صفوف الجيش^(١٠) . لذلك أصبح الوضع في العراق مهيناً الى التغيير ، ومحاولة تصحيح مسار ثورة تموز ١٩٥٨ ، والذي أخذ حزب البعث العربي الاشتراكي هذه المهمة والاعداد والتخطيط مع الضباط الوطنيين على عاتقه وجسدها في ٨ شباط ١٩٦٣^(١١) .

- حركة ٨ شباط ١٩٦٣ -

اختلف الباحثون والكتاب حول تسمية ما قام في ٨ شباط ١٩٦٣ ، هل هي حركة مسلحة أطاحت بحكم عبدالكريم قاسم كما يسميها الباحثون المحايدون؟ وثورة كما رسمها قادتها ومؤيدوها ، أو انقلاب كما سماها معارضوها ، ولكن في الواقع هي حركة انقلابية قام بها حزب البعث بالتعاون مع الضباط والمعارضين لسياسة عبدالكريم قاسم .

- التخطيط للانقلاب :-

في آذار ١٩٦٢ افتتح المؤتمر القطري الرابع لحزب البعث ، وكرس اعماله لمناقشة كيفية إسقاط نظام حكم الزعيم عبدالكريم قاسم ، وأقر المؤتمر خطة القيادة ، وإقامة حكم يكون للحزب الدور الرئيس فيه ، وناقش كذلك الوضع في الجيش ، ودور الحزب فيه ، وتعزيز المكتب العسكري الذي عهدت إليه مهمة التخطيط والتنفيذ للثورة ، وكذلك ناقش المؤتمر الموقف من القوى السياسية الأخرى والعلاقة معها مثل الحزب الشيوعي العراقي وتجمعات القوميين والناصريين ، فضلاً عن الحزب الديمقراطي الكردستاني^(١٢) . وقد جرى تنسيق العمل مع الضباط المتقاعدین ممن حافظوا على صلاتهم مع الجيش العراقي ، وفي اثناء ذلك جرى تنظيم ميليشيات مدنية بعثية وتدريبها وتسليحها^(١٣) .

وبعد استكمال الاستعدادات اللازمة للانقلاب تم تأليف هيئة استشارية ضمت في صفوفها علي صالح السعدي^(١٤) أمين سر القطر مسؤولاً عنها ، وعضوية كل من العقيد احمد حسن البكر والمقدم

الركن صالح مهدي عمّاش ، إضافة الى اعداد كبيرة من أعضاء الجيش العراقي، وهكذا استكمل الحزب استعداداته للانقلاب الذي حدد يوم الثامن من شباط ١٩٦٣ الموافق الرابع عشر من رمضان الكريم^(١٥).

- قيام الانقلاب

في صبيحة الثامن من شباط ١٩٦٣ الموافق الرابع عشر من رمضان المبارك تحركت القطاعات العسكرية البرية والجوية للسيطرة على معسكر أبي غريب والوشاش ومرسلات الاذاعة في أبي غريب، ومعسكر الحبانية. انطلقت القوة الجوية بقيادة منذرتوفيق الوندائي لقصف وزارة الدفاع مقر الزعيم عبدالكريم قاسم، وتمت السيطرة على لواء المشاة الثامن للاندفاع نحو بغداد ومعاونة القطاعات فيها^(١٦).

وكذلك تمت السيطرة على المعسكرات الخارجية في معسكر كركوك، وسيطرت فصائل أخرى على مراكز الشرطة ومفتقات الطرق^(١٧).

بعد ذلك تم التوجه الى مبنى الاذاعة في الصالحية والسيطرة عليها من دون مقاومة ذلك لعزل عبدالكريم قاسم عن الجماهير^(١٨)، وقد حاصرت قوة كبيرة من الدبابات والمشاة مبنى وزارة الدفاع الذي كان الزعيم عبدالكريم قاسم قد وصل إليها، وقد هرب كثير من رجال عبدالكريم ولم يبق معه الا فاضل عباس المهداوي رئيس المحكمة الخاصة والعميد طه الشيخ احمد مدير الحركات العسكرية ، وقاسم الجنابي سكرتيره الخاص والمرافق الشخصي له^(١٩).

كان السيطرة على دار الاذاعة له أهمية كبيرة في نجاح الانقلاب، حيث كانت تدار العمليات العسكرية ومتابعة الأحداث العسكرية تم أذيعت على الجماهير العراقية بشكل مباشر.

المبحث الثاني :- حكومة البعث الاولى ٨ شباط ١٩٦٣

في الساعة التاسعة صباحاً من يوم الثامن من شباط ١٩٦٣ أذيع البيان الأول للانقلاب، الصادر من المجلس الوطني لقيادة الثورة، جاء فيه ((القضاء على حكم عدو الشعب عبدالكريم قاسم وزمرته المستهتر... والعودة إلى تصحيح مسار ثورة ٤ اتموز وتحرير الوطن..الخ)) ، وأهم نقطتين ركز عليها البيان هما إنجاز هدفين ، الأول تحقيق وحدة الشعب الوطنية ، والثاني تحقيق المشاركة الجماهيرية في توجيه الحكم ، وإدارته، ولا بد من انجاز هذين الهدفين من إطلاق الحريات وتعزيز مبدأ سيادة القانون^(٢٠).

وفي اليوم ذاته اصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة سلسلة من القرارات منها ماجاء في البيان رقم (٢) من احوال عدد كبير من الضباط الذين اعتبروا من العهد القاسمي على التقاعد^(٢١)، كذلك جاء في البيان رقم (٤) تشكيل قوات الحرس القومي لحماية الثورة، ومطالبة أبناء الشعب لمساندة قوات الحرس القومي^(٢٢).

وجاء في البيان رقم (١٧) انتخاب عبدالسلام محمد عارف^(١) رئيساً للجمهورية حتى انتهاء مدة الانتقال^(٢٣).

أما التشكيلة الوزارية التي تم الاعلان عنها فقد تألفت كل من العميد أحمد حسن البكر رئيساً للوزراء ، وعلي صالح السعدي نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية، والعقيد صالح مهدي عمّاش وزيراً للدفاع ، (وفؤاد عارف وزيراً للدولة وبابا علي الشيخ محمود الحفيد وزيراً للزراعة)، وهما من من الكرد فضلاً عن بقية أعضاء الوزارة وهذه التشكيلة كانت من الموالين للثورة^(٢٤).

ولابد من الذكر أن التشكيلة الوزارية الأولى كان كل اعضائها من العسكريين على غرار ماكان متفقاً عليه من قبل الثورة كما يذكر العقيد فؤاد عارف بأن تكون الوزارة الجديدة من المدنيين^(٢٥) .

كما صدر عن المجلس الوطني لقيادة الثورة بيان رقم (١٣) ضد أعضاء الحزب الشيوعي العراقي لدفاعهم عن عبدالكريم قاسم ، وعدم انصياعهم لأوامر الثورة وخول القطعات العسكرية وقوات الحرس القومي بإبادة كل من يتصدى للاخلال بالأمن وطلب من الشعب بالإخبار عن هؤلاء المجرمين كما وصفهم البيان^(٢٦) .

في الوقت الذي كان المجلس الوطني لقيادة الثورة منشغلاً في إصدار قراراته المتتالية ، أستطاعت قوات الحرس القومي من انجاز مهامها بنجاح في السيطرة على مراكز الشرطة والمعسكرات، ومنع الموالين لقاسم من الضباط الخروج وحجزهم في مقراتهم، وكذلك التصدي للمواطنين المؤيدين لقاسم^(٢٧) .

لقد تركت قوات الحرس القومي أثراً سيئاً في ذاكرة الشعب العراقي لما قامت به من أعمال وتصرفات دموية تجاة انصار ومحبي عبدالكريم قاسم ، ومن اعضاء الحزب الشيوعي العراقي الذين قادوا الجماهير العراقية الغاضبة على الانقلاب حيث وقعت مواجهات وصدّامات مسلحة منذ اليوم الأول للانقلاب في شوارع بغداد ، وبقية المحافظات العراقية تدافع عن قاسم والتصدي لقوات الحرس القومي التي أعطيت لها صلاحيات واسعة في سحق المعارضين للثورة ومطالبتهم للاستسلام^(٢٨).

استمرت المقاومة في أماكن متفرقة من بغداد، والبصرة، واغلب محافظات الوسط والجنوب تدافع عن ثورة تموز ومنجزاتها في الوقت الذي كان فيه الزعيم عبدالكريم قاسم وقليل ممن بقوا معه من المقربين محاصرين في وزارة الدفاع من قبل قوات الجيش والحرس القومي حيث قام الحرس القومي بإبادة واعتقال المقاومة من الرجال والنساء إذ بلغت الخسائر البشرية التي وقعت في يومي الثامن والتاسع من شباط بلغ (١٥٠٠) قتيل بما فيهم الجنود وأفراد الشعب، وقدرت خسائر الشوعيين بـ (٣٤٠) قتيلاً ، وقد القي القبض على عدد كبير منهم ومن مؤيدي عبدالكريم^(٢٩) .

- أستسلام عبدالكريم قاسم واعدامة :-

سلم عبدالكريم قاسم نفسه في التاسع من شباط واقتيد هو ورفاقه إلى مبنى الاذاعة أو دار الاذاعة والتلفزيون واستلامهم من قبل المجلس الوطني لقيادة الثورة، وحاولت الجموع المحتشدة في باب الاذاعة من العسكريين والمدنيين والمؤيدين للثورة من الاعتداء عليهم، ولكن منعوا من ذلك .

وبعد ذلك أجمع أعضاء المجلس الوطني برئاسة عبدالسلام محمد عارف ، وبحضور كل من علي صالح السعدي، صالح مهدي عماش ، ولبضع دقائق وإجراء محاكمة صورية لعبد الكريم قاسم ورفاقه ، أصدر قرار الحكم بالأعدام رمياً بالرصاص، وعند تنفيذ حكم الاعدام، لم يحاول عبدالكريم قاسم الاسترحام أو طلب العطف، وإنما كان يبدو في حالة طبيعية ، وقد أشرف على اعدامه النقيب المظلي منعم حميد^(٣٠) .

وفي مساء اليوم نفسه عرضت جثته من على شاشة التلفزيون بغية قطع الشك باليقين حول مصيره ومصير أركان حكمة أمام الجماهير المترتبة للتطورات المتسارعة للأحداث^(٣١) .

وفي اليوم الثاني انعقد مجلس الوزراء ، وكذلك مجلس قيادة الثورة بمعزل عن مجلس الوزراء ، وخصص فيه مبلغ ٥٠٠٠٠٠ دينار مخصصات حزبية للقيادة القومية والقطرية لحزب البعث^(٣٢) .

الفصل الثاني

موقف الحكومة العراقية من القضية الكردية ٨ شباط ١٩٦٣

المبحث الاول :- مهام حكومة الانقلاب .

بعد نجاح الانقلاب وتشكيل الحكومة الجديدة، وتأليف المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي أنيطت به مهام السلطة العليا في الجمهورية العراقية بما فيها السلطة التشريعية، وصلاحيات القائد العام للقوات المسلحة وانتخاب رئيس الجمهورية، وتشكيل الحكومة^(٣٣). يتألف المجلس الوطني لقيادة الثورة من أربعة عشر عضواً، كان ثلاثة فقط من أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وهم كل من علي صالح السعدي، وحازم جواد^(٣٤)، وحسين شبيب، في حين سيطر العسكريون على المجلس ومعظم هؤلاء العسكريون كانوا من البعثيين الذين انضموا إلى صفوف الحزب حديثاً، عدا صالح مهدي عماش ومنذر الوندائي. أما عبدالسلام محمد عارف فلم يكن بعثياً^(٣٥).

وجاء تعيين عبدالسلام عارف رئيساً للجمهورية بناء على رغبة أعضاء البعث الموالين للتيار الناصري، وكان للضباط الأحرار في العراق علاقة طيبة مع الرئيس جمال عبد الناصر قبل ثورة تموز ١٩٥٨، بوضع شخص معروف يحوز على رضا الرئيس المصري جمال عبدالناصر، لذلك تم تعيينه رئيساً، ورفي إلى رتبة عسكرية عالية (مهيب)، ومعارضاً لحكم عبد الكريم قاسم، مع العلم لم يكن في اذهان البعثيين أكثر من شخصية سورية^(٣٦).

وفي اليوم الأول للانقلاب أعلن عن التشكيلة الوزارية الأولى برئاسة أحمد حسن البكر المؤلفة من واحد وعشرين وزيراً، من بينهم إثنان من الكرد وهما، كل من فؤاد عارف وزيراً للدولة، وبابا علي الشيخ محمود الحفيد وزيراً للزراعة^(٣٧).

سيطرت البعثيون على الوزارة الأولى التي ضمت اثنتي عشر وزيراً بعثياً أنيطت بهم الحقائق الوزارية المهمة، وسبعة وزراء من القوميين المستقلين، والملاحظ أن البعثيين كانوا من العناصر الشابه التي ليست لهم تجربة سابقة في الحكم^(٣٨).

كان أمام الحكومة الجديدة جملة مهام يجب القيام بها، ولاسيما ما كان يدعو إليها حزب البعث عند قيامه بالانقلاب، وما عجزت ثورة تموز عن انجازها على المستويين الداخلي والخارجي.

وفي اليوم السابع عشر من شباط عقد أول مؤتمر صحفي لوزير الدولة حازم جواد أكد فيه عن سياسة العراق الخارجية ، وأن علاقة العراق مع جميع الدول تقوم على أساس المنفعة المتبادلة والتمسك بسياسة عدم الانحياز، وفي المجال الاقتصادي أكد على احترام العراق بالتزاماته الاقتصادية مع المستثمرين والأجانب وشركات النفط العاملة في العراق^(٣٩) .

أما على الصعيد الداخلي، فقد وضع الحزب منهجاً متكاملًا للأوضاع الداخلية ومشاكلها ، وكيفية إيجاد الحلول المناسبة لها على الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية كافة ، وكانت أولى هذه المهام أو المشاكل هي القضية الكردية التي لم تستطع الحكومات العراقية السابقة من إيجاد الحلول السلمية لها ، وإنهاء حالة الحرب التي كلفت العراق خسائر مادية وبشرية عبر أربعة عقود^(٤٠) .

المبحث الثاني :- موقف حزب البعث من القضية الكردية قبل حركة ٨ شباط عام ١٩٦٣

ظهر حزب البعث في الأربعينات من القرن الماضي كامتداد متطور للحركة القومية العربية في العراق التي استهل حياته بمعادة بريطانيا والدعوة للوحدة العربية، واتخاذ موقفاً غير تقدمي حيال القضية الكردية، و على الرغم من اختلاف البعث عن بقية الاحزاب التي ظهرت في العراق والتي سبقته، إلا أن موقفه تجاه المسألة الكردية ظل غامضاً، رغم مناداته بالتآخي العربي - الكردي والتهاتف بالأخوة العربية لم يظهر من الحزب على مايدل على اعترافه بالقومية الكردية وحقوقها حتى قيام ثورة تموز ١٩٥٨، فظهر البعث على المسرح السياسي كطرف في جبهة الاتحاد الوطني التي تأسست عام ١٩٥٧ من حزب البعث، والحزب الشيوعي العراقي، والوطني الديمقراطي، والاستقلال ، ومن ثم دخل (الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي)) * هذه الجبهة، حيث وقف حزب البعث منه موقفاً ودياً ومناصراً، وأقر الحزب بوجود القومية الكردية وحقوقها القومية من دون أن يبلور مضمون وأبعاد هذه الحقوق لديه^(٤١) .

وبعد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ واعتراف قادتها علناً ورسمياً بشراكة العرب والکرد في هذا الوطن، وتم تثبيت هذا الحق في الدستور المؤقت في البند الثالث والذي نص على ((أن العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن))، إن هذا القرار كان من أكبر الخطوات أهمية إذ فتح آفاقاً جديدة لتلاحم الأخوة العربية - الكردية ونضالهما المشترك ، وأعطى الكرد دوراً أكبر في مجال صياغة الهوية العراقية^(٤٢) .

وقف حزب البعث من القضية الكردية موقف الاعتراف بوجود الشعب الكردي والتحدث عن حقوق الشعب الكردي القومية، ولكن بعد انهيار جبهة الاتحاد الوطني، وانتقال البعث إلى محاربة الحكم القاسمي، توترت العلاقة إلى حد ما بين الحركة القومية الكردية ، وحزب البعث العربي بعد عامي ١٩٦١ - ١٩٦٢ على أثر الثورة الكردية التي اندلعت في أيلول ١٩٦١ ضد سياسة عبدالكريم قاسم تجاه الحقوق القومية الكردية بزعامه الملا مصطفى البارزاني^(٤٣) .

وعلى الرغم من اعتراف الحزب بالحقوق الوطنية المشروعة للکرد ، ومطالبته في الاستقلال في اطار الجمهورية العراقية، واعتبار الكرد جزءاً أساسياً من الحركة الوطنية العراقية^(٤٤). إلا أنه وقف ضد هذه الحقوق بعد عام ١٩٦١، واصفاً قادة الحركة الكردية بالعمالة للامبريالية والاستعمار، وارتباطهم بقوى أجنبية، وأن استمرار الثورة لايهدد الشعب العربي والكرد فحسب بل يهدد العراق ، وهذا ماجاء في البيان الذي أصدره عام ١٩٦٢ بشأن ثورة أيلول ١٩٦٢^(٤٥). وفي الوقت نفسه اتهم الحزب عبدالكريم قاسم وموقفه من القضية الكردية والذي استعصى فهمه على الكثيرين، وبيعت على الاعتقاد بالتواطؤ مع الاستعمار، ورأى الحزب يجب تصحيح الأوضاع في العراق وتحقيق الأمن والاستقرار، من خلال القضاء على الحكم الدكتاتوري لعبدالكريم قاسم ، والقضاء على الأوضاع الاستعمارية وإقامة حكم ديمقراطي - يتضمن نيل الشعب الكردي مطامحه القومية، وتمتع الأقليات الأخرى في العراق بحقوقها القومية^(٤٦). في الواقع هناك تناقض في موقف الحزب من القضية الكردية كانت تتغير مع تغير الأوضاع السياسية ، ومع الكرد وهذا يدل على عدم ايمان حزب البعث بحقوق القوميات الأخرى في العراق غير القومية العربية .

استطاع حزب البعث وبالتعاون مع النكتلات السياسية الأخرى المعادية لسياسة عبدالكريم قاسم وبالتعاون أيضاً مع قيادات كردية كانت ترى في سياسة عبدالكريم عائفاً ضد تحقيق أماني الكرد في نيل حقوقهم القومية. وقد توقع قادة الحركة الكردية في العراق وبعض الشخصيات الكردية المقربة من حكومة قاسم بأن الأوضاع السياسية تنذر بقيام تغير كبير في العراق يصل الى حد الثورة ضد.سياسة عبدالكريم قاسم ، لذا سعى قادة الحركة الكردية إلى التحرك نحو مخططي ذلك الانقلاب.

يذكر السيد فؤاد عارف^(٤٧) الشخصية الكردية التي كانت تربطة علاقة جيدة مع قادة الضباط الأحرار ، وحزب البعث منهم طاهر يحيى^(٤٨)، وأحمد حسن البكر وعلي صالح السعدي^(٤٩) أمين سر حزب البعث الاشتراكي، وكانت هناك خطط واعداد مقدمات لتغير الحكم، ورغبة علي صالح السعدي بالالتقاء بالسيد فؤاد عارف ، وتم هذا اللقاء الذي بحثت فيه القضية الكردية وسبل حلها اذا مانجحت الثورة، ووعد علي صالح السعدي الكرد بمنحهم الحكم الذاتي، بل ذهب الى اكثر من ذلك عندما ذكر بأن تفكيره يذهب إلى أكثر من ذلك ألى حق تقرير المصير^(٥٠) . واقترح السيد فؤاد عارف بأنه لايمثل الحركة الكردية ، وإنما هناك شخصيات سياسية كردية تمثل الحركة ، وهم كل من السيد صالح اليوسفي وشوكت عقراوي^(٥١).

إلا أن موقف البعثين قد تغير من القضية الكردية قبل ٨ شباط على أثر لقاءات عدة مع قادة الحركة الكردية والتفاوض معهم وجرى لقاء بين العقيد طاهر يحيى، والأمين العام للحزب الديمقراطي الكردستاني السيد إبراهيم أحمد في ١٨ نيسان ١٩٦٢، وتم الاتفاق على وضع خطة للتعاون، حددت فيه مطالب الكرد وهي موافقتهم قيام حكم ديمقراطي في العراق على أن يمنح الأكراد حكماً ذاتياً ضمن العراق، وأن يسقطوا مطالبهم بالاستقلال، وكذلك قال السيد إبراهيم أحمد إنه مستعد للتعاون مع الزعماء العراقيين على اساس الحكم الذاتي للأكراد، وطلب من قادة

البعث الاعتراف مسبقاً بالحكم الذاتي الداخلي لكردستان على أن يعلن هذا على الملأ في أحد البيانات الأولى التي تصدرها حكومة الثورة واتفق كذلك على أن يشترك اثنان من الأكراد في الحكومة الجديدة التي ستحل محل حكومة عبدالكريم قاسم^(٥٢).

- موقف حكومة البعث الأولى من القضية الكردية بعد نجاح حركة انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣

خلال الأيام الأولى للانقلاب، كان قادة البعث منشغلين بالدرجة الرئيسية بتصفية العناصر المناوئة لهم حيث اشتبكت عناصر الحرس القومي في معارك مع الشيوعيين^(٥٣)، وانصار عبدالكريم قاسم، وقد خلف عنف هذه المواجهات وضعاً حرجاً في البلاد عندما دعا الحزب الشيوعي اعضاءه إلى حمل السلاح ضد النظام الجديد، كل هذه الامور وقفت عائقاً بين الحكام الجدد ، وبين التفكير في مسائل مهمة مثل القضية الكردية^(٥٤) .

بعد نجاح الانقلاب طلب قادة الانقلاب من قادة الكرد تأييدهم للانقلاب، أبرق الحزب الديمقراطي الكردستاني برقية تهنئة وقعها ،إبراهيم أحمد ،وفؤاد عارف ،وصالح اليوسفي إلى قيادة الأناقلاب^(٥٥) ،كانت تلك البرقية بادرة للدخول في مفاوضات بعد نجاح الانقلاب .

كذلك تلقى قادة الانقلاب برقية تهنئة من الشيخ أحمد البارزاني أعرب فيها عن فرحته بازالة الحكم الدكتاتوري وكذلك اعرب فيها عن تأييده المطلق للثورة والنظر الى قضية الأخوة الأكراد^(٥٦).

بعد نجاح الانقلاب تغير الوضع في كردستان العراق، مما أدى إلى تجميد العمليات العسكرية التي اندلعت منذ ايلول ١٩٦١ وحتى قيام الانقلاب، وكان أمراً طبيعياً أن تتوقف العمليات العسكرية بعد مناقشة المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني مع الملا مصطفى في السليمانية لتدارس الوضع العسكري، وبعد المناقشة داخل القيادة الكردية، وجد بأن مصلحة الثورة الكردية تستوجب وقف القتال وعدم محاربة النظام الجديد^(٥٧) .

اتفق اعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي بالكردية اللاتينية) إلى مفاتحة السلطة الجديدة بضرورة حل قضية الشعب الكردي سلمياً وعلى أسس عادلة، عن طريق برقية أرسلها المكتب السياسي في العاشر من شباط ١٩٦٣، جاء فيها ((أننا نود أن نؤكد لكم بأننا لم نكن في يوم من الأيام طلاب حرب بل كنا ومازلنا طلاب حق، وأن امامكم الآن واجب خطير وملح ألا وهو حل مشكلة كردستان بصورة أخوية ديمقراطية، وذلك بأخذ خطوات ايجابية بهذا الخصوص، وهو إعلان وقف اطلاق النار رسمياً وانهاء العمليات الحربية^(٥٨) ، وعودة الجيش العراقي الى ثكناته، وإطلاق سراح كافة السجناء الذين اشتركوا بصورة مباشرة وغير مباشرة بالثورة الكردية ضد دكتاتورية عبدالكريم قاسم ، وتعويض المتضررين وتعمير ماخربته الحرب))^(٥٩).

كما طلبوا من الحكومة الاعلان الرسمي والفوري عن حق الأكراد في الحكم الذاتي ضمن الجمهورية العراقية، كما طلبوا من الحكومة إرسال وفد للاتفاق على شروط الحكم الذاتي، وفي هذه الاثناء أعلنت الحكومة وقف اطلاق النار كما فعل الملا مصطفى^(٦٠) .

لقد علق البارتي آمالاً كبيرة في البيان الأول للثورة والذي جاء خالياً من أي ذكر للأكراد أو حقوقهم، وفي ٢٨ شباط ١٩٦٣ اصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة بياناً حول ((العلاقة الأخوية بين الشعبين العربي والكردي والمصير المشترك الذي يجمع العرب والأكراد في إطار نضالي ضد أعداء الشعب ، وكذلك أشار إلى انتهازية دكتاتورية قاسم إلى خلق فجوة ضخمة بين الشعبين))^(٦١)، وكذلك اصدر المجلس الوطني بيان بعنوان وحدة العرب والأكراد. وأشار فيه إلى اواصر الأخوة والروابط التي تشد الشعبين العربي والكردي بعضهما إلى بعض منذ عصور التاريخ وأكد فيه إلى أن الثورة عازمة عزمياً أكيداً على تصفية اثار الحكم القاسمي ، والعمل على تطبيق مشاركة جميع المواطنين في الوطن الواحد وضمان حقوق أخواننا الأكراد ، وأزالة الويلات التي تركها حكم عبدالكريم قاسم))^(٦٢)، فضلاً عن هذه البيانات بادرت الحكومة الى اطلاق سراح الأكراد الموقوفين كافة الذين شاركوا في الثورة الكردية ضد الحكم القاسمي، وجاء ذلك في البيان رقم (٣٨) الصادر عن الحاكم العسكري في شمال العراق^(٦٣).

المبحث الثالث :- المفاوضات بين حكومة والقيادة الكردية حول منح الحكم الذاتي للکرد .

تمسك قادة الكرد أكثر من أي وقت آخر بحقوقهم القومية بعد أن ظهر لديها أن الحكومة الجديدة تألفت من البعثيين الوجوديين، وكان لهؤلاء رأي واضح تجاه الحزب الديمقراطي الكردستاني ومن الحقوق القومية للکرد في حكومة قاسم^(٦٤)، ولكن اعتقاد الكرد أن هذه الأراء قد تتغير بتغير الظروف لاسيما وأن الكرد كانوا جزءاً من الشعب العراقي ولهم الدور الكبير في نجاح انقلاب ٨ شباط والتصدي لحكم عبدالكريم قاسم. لذلك علقوا آمالاً كبيرة في التوصل إلى حل سلمي لإنهاء معاناة الكرد وتسليمهم حقوقهم ومطالبتهم بالحكم الذاتي داخل العراق^(٦٥).

وافق الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) على إرسال وفد مفاوض الى بغداد برئاسة عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني السيد جلال الطالباني^(٦٦) ، وصالح اليوسفي ، وبابا علي الشيخ محمود، وفؤاد عارف ، ومحمود سعيد حطاب في ١٧ شباط ١٩٦٣ ، وفي اليوم ذاته التقوا برئيس أركان الجيش السيد طاهر يحيى، ودار الحوار حول مطالب الكرد السابقة في الاتفاق الذي جرى بين قادة النظام الجديد قبل إسقاط نظام قاسم ، وبين ابراهيم أحمد، ومفاده الاعتراف بالحكم الذاتي للأكراد بعد إسقاط النظام الدكتاتوري ، فقال طاهر يحيى هذا جيد، وفي اليوم الثاني التقى الوفد الكردي برئيس الجمهورية عبدالسلام محمد عارف ، ورئيس الوزراء أحمد حسن البكر ، وصالح مهدي عماش ، وعلي صالح السعدي ، وفي هذا اللقاء وافق البعثيون من حيث المبدأ على الحكم الذاتي ولكن طلبوا مهلة من الوقت^(٦٧) .

يذكر السيد جلال طالباني في هذا اللقاء أن البكر قال نحن نخشى من جمال عبدالناصر (الرئيس المصري) ربما يقول : (أنا سنجزء العراق ونقسم الوطن إذا اعطيناكم الحكم الذاتي)^(٦٨) .

في حين كان موقف وزير الدفاع صالح مهدي عماش يبعث عن نية البعث في الاعتراف الرسمي بالحقوق القومية للشعب الكردي وحقه في تقرير مصيره مبيناً الأسباب لهذا الواقع وهي كون الشعب الكردي أمة مستقلة وكون الثورة حقيقة ، ولا يمكن لأي حركات عسكرية من القضاء عليها ، لهذا فمن الخير الاعتراف بها وتحقيق مطالبها وبالتالي ضمان صداقة الشعب الكردي للشعب العربي الذي يهدد الاستعمار والصهيونية^(٦٩) .

بعد ذلك جرى أول اتصال رسمي بين الحكومة ، وقائد الحركة الكردية السيد ملا مصطفى البارزاني عندما قررت الحكومة إرسال وفد إلى كردستان مؤلف من طاهر يحيى، والسيد علي حيدر سليمان سفير العراق السابق في واشنطن، والسيد فؤاد عارف بصفته وزيراً كردياً في الحكومة الجديدة^(٧٠)، وكان الوفد جاداً في التوصل إلى نتائج إيجابية تخدم الوحدة الوطنية في العراق بما يكفل الحقوق القومية للشعب الكردي، وصل الوفد الى منطقة (جوار قورنه) في قضاء رانية ، وكان البارزاني وبعض شيوخ ورؤساء العشائر، فضلاً عن كبار أعضاء الحزب وغيرهم هناك.

وفي هذا اللقاء قرأ علي حيدر سليمان مسودة مشروع الدولة بشأن حل القضية الكردية ، لكن الملا مصطفى لم يوافق عليه وقال : ((لنا مشروعنا، ونحن في الأساس كنا قد طلبنا الحكم الذاتي))^(٧١) ، وأندر الملا مصطفى الوفد بأنهم سيستأنفون القتال اذا لم تجب مطالبهم في ظرف ثلاثة أيام، فقالوا له : إنه مشروع ابتدائي لا يصرون عليه . وتضمن المشروع الكردي :-

١- الاعتراف الفوري بالحكم الذاتي للأكراد وإدخاله في الدستور الجديد .

٢- تأليف مجلس مركزي برئاسة كردي يكون مسؤولاً أمام مجلس تشريعي كردي ينتخب سنوياً وبحرية سرية تامة.

٣- جعل اللغة الكردية اللغة الرسمية في مدارس الحكم الذاتي.

٤- تسمية شخص كردي كنائب لرئيس الجمهورية^(٧٢).

٥- تحديد كردستان جغرافياً تضم السليمانية ، وأربيل ، وكركوك ، والاقضية الكردية التابعة للموصل إلى خانقين.

عاد الوفد إلى بغداد وهو يحمل هذه المطالب وعرضها على الحكومة، قرر المجلس الوطني لقيادة الثورة إرسال وفد شعبي يتفاوض مع القادة الكرد، وتألّف الوفد من محمد رضا الشبيبي زعيم حزب الشعب المنحل، والمحامي

فائق السامرائي نائب رئيس حزب الاستقلال المنحل، والمحامي حسين جميل أحد زعماء الحزب الوطني

الديمقراطي، والمحامي فيصل حبيب الخيزران أحد اقطاب حزب البعث، والدكتور عبدالعزيز الدوري عميد جامعة بغداد وآخرون^(٧٣)، وكان الوفد من دون صلاحيات.

اجتمع الوفد الشعبي بالقيادة الكردية في السابع من آذار ١٩٦٣ وتوصل الفريقان إلى اتفاق أولي يعرض على

الحكومة العراقية كما يعرض الملا مصطفى هذا الاتفاق على جماعته ، وبنود الاتفاق هي :-

١- الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي على أساس الادارة الذاتية، ويدخل هذا الاعتراف بالدستور الجديد.

٢- إعلان العفو العام فوراً عن كل من ساهم في عمل يستوجب المسؤولية في القضية الكردية وإطلاق سراح

المعتقلين .

٣- تطهير الجهاز الحكومي ممن أساء العمل في وظيفتهم في المنطقة الشمالية.

- ٤- رفع الحجز المفروض على المشتركين والمساهمين في الثورة الكردية ، ودفع المبالغ المحجوزة الى اصحابها .
٥- رفع الحصار الاقتصادي عن كردستان فوراً .
٦- سحب القطعات العسكرية من كردستان إلى أماكنها^(٧٤) .

وما أن عاد الوفد إلى بغداد بادرت الحكومة الى رفع الحصار الاقتصادي عن كردستان، كما أصدر مجلس قيادة الثورة العفو العام عن القائمين بالحركة المسلحة الكردية ، وذلك في العاشر من آذار رقم القرار (٩) السنة ١٩٦٣: تضمن^(٧٥) :-

يعفى جميع الأشخاص الذين قاموا بالحركة الكردية في المنطقة الشمالية من الجمهورية العراقية من ٩ ايلول ١٩٦١ ، من التحقيقات والتبعات القانونية من جميع الأعمال الصادرة منهم حالة مساس بالحركة المذكورة^(٧٦) .

اصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة عدداً من البيانات التي تتعلق بالأخوة العربية والكردية ، وأشار إلى أن الثورة جاءت من أجل تحرير الشعب العراقي بكل قومياته وأزالة الانحراف الذي قام به عبدالكريم قاسم، وكذلك التعاون بين العرب والأكراد، وأشار البيان إلى أن الحكومة الجديدة عازمة على تطبيق نظام اللامركزية في إدارة الحكم وهو أسلوب متطور تحققت فائدته في التطبيق في مختلف انحاء العالم، وأشار كذلك إلى إقرار الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية ، وسوف يدخل هذا في الدستور المؤقت والدائم عند تشريعها^(٧٧) . ثم الحق بيان آخر حول روابط الأخوة بين العرب والكرد، وتصدرت القضية الكردية عناوين الصحف العراقية والاشارة للكرد بأنهم شركاء في الوطن، ولكن في الواقع حكومة البعث لم تكن مقتنعة بالمطالب الكردية في الحكم الذاتي، وكانت الحكومة بحاجة الى وقت لتحضير قواتها لجولة أخرى من القتال لاسيما وأنها كانت تخوض حرب شوارع مع الشيوعيين وريثما ينتهون منهم في العاصمة والمدن الأخرى سوف يعودون إلى محاربة الكرد حسبما تمليه عليهم مبادئهم الشوفينية، ومن المفاوضات التي قام بها الحزب الديمقراطي الكردي مع حكومة البعث إلا خدعة تجميد نشاط الكرد ريثما ينتهون من الشيوعيين^(٧٨) .

لذلك ارسلت الحكومة وفداً لإقناع الملا مصطفى بقبول ((اللامركزية)) مفضلاً ذلك على الحكم الذاتي، بحيث تكون العربية والكردية لغتين رسميتين في الأقليم الكردي ، وابدى أسفه أن كركوك لم تكن قابلة للتفاوض ، لأن الحكومة ملتزمة بتنفيذ أحكام عقود النفط الدولية ؛ ورداً على هذا الاقتراح قدم الحزب الديمقراطي الكردي خطة مفصلة للحكم الذاتي في أواخر شهر نيسان، وهي خطة منحت الأكراد عملياً الحرية في المسائل كافة باستثناء مسائل الخارجية والمالية والدفاع الوطني. كما طالب بضم كركوك وخانقين وحقول النفط في شمال غرب الموصل الى منطقة الحكم الذاتي وحصّة مناسبة من عائداتها. هذه المطالب ذهبت إلى أبعد مما أرادت الحكومة القبول به والسبب الرئيسي يكمن في حقول النفط^(٧٩) .

على الرغم من الاكرد رحبوا من حيث المبدأ باعتراف الحكومة بحقوقهم القومية على أساس اللامركزية ، إلا أنهم وجدوا في محادثتهم مع المسؤولين العراقيين أن هذا المشروع لايتجاوب في مظهره مع الحقوق التي يطلبونها.

لقد تبين من المشروع أن اللامركزية عامة ستطبق على كل جزء من أجزاء العراق ، ولايعامل الكرد كمجموعة متميزة ضمن البلاد ، ولايمنحهم أي كيان مميز خاص بهم^(٨٠).

- مشروع الادارة اللامركزية

أكدت الحكومة العراقية هذا المشروع الذي تضمن تشكيل (٦) محافظات في العراق تكون أحدهما كردية في كردستان تسمى ((محافظة السليمانية))، واعتبر المشروع اللغتين العربية والكردية لغتين رسميتين في تلك المحافظة^(٨١) . وقد صرح نائب رئيس الوزراء علي صالح السعدي ((أن المحافظات العراقية كافة سيكون لها إدارتها الخاصة في كافة الميادين باستثناء الشؤون الخارجية والمالية والدفاع ... ان هذا القرار ينسجم مع حق الشعب باختيار مستقبله، وهو نتيجة تحليل موضوعي للوضع الراهن في العراق))، لقد اعتقدت الحكومة ان استخدام كلمة ((الادارة الذاتية)) او ((اللامركزية)) سيرضيان الأكراد ويضعان حداً للمواجهة المسلحة بينهم وبين الحكومة المركزية^(٨٢) .

لقد شعرت القيادة الكردية أن تصريح نائب رئيس الوزراء هو استمرار لتكتيك وكسب الوقت الذي بدأت تسلكه الحكومة بعد أن تعزز النظام البعثي في العراق ، وبنجاح البعث في سوريا وأن النتيجة ستكون أن الحكومة العراقية ستتخذ موقفاً متصلباً تجاه المسألة الكردية، وقد تأكد شعورها هذا عندما لم يتم تشكيل ((اللجنة الخاصة لوضع الخطوط العريضة للامركزية^(٨٣))) .

وبدلاً عن ذلك كرست القيادة العراقية جهودها نحو انجاح محادثات الوحدة الثلاثية مع مصر وسوريا ، وكان امراً طبيعياً أن تحتج القيادة الكردية ، وأن تلح على ضرورة استئناف المحادثات المتوقفة . إلا أن الحكومة لم تعر أهمية لهذا الاحتجاج ، واستمرت في نهج أسلوب التهذئة ، وكجزء من هذا الأسلوب طلبت من قادة البارتي تقديم طلباتهم رسمياً^(٨٤) .

دعا الملا مصطفى اتباعه إلى عقد مؤتمر في مدينة كوسنقج للمدة من السابع عشر إلى التاسع عشر من آذار لغرض إعداد المطالب الكردية في الحكم الذاتي، قرر المؤتمر تشكيل لجنة^(٨٥) من (٣٥) عضواً لإعداد المقترحات الجديدة التي ستطرح على الحكومة أثناء المفاوضات ، وكلف جلال الطالباني برئاسة الوفد إلى بغداد، وعندما وصل الوفد الى بغداد بدأ التفاوض مع الوفد الشعبي في الثلاثين من آذار ضم الوفد الشعبي مسؤولان من الحكومة ، وهما صالح مهدي عماش ، وناجي طالب^(٨٦)، وقدم الوفد الشعبي مشروع اللامركزية الإدارية للوفد الكردي، ولكن ذلك لم يكن مقبولاً من الجانب الكردي كحد أدنى للحقوق الثقافية والإدارية للشعب الكردي، وكانت وثيقة كوسنقج التي أعدها مؤتمر كوسنقج تحتوي على أمور متطورة للحكم الذاتي^(٨٧) لكن الحكومة أعتبرتها مطالب تعجيزية لايمكن القبول بها . لأنها تهدف إلى اطلاق يد الكرد في منطقتهم من دون تدخل الحكومة ، كما أرادوا إدارة كردية في المنطقة تتولى التشريع والسلطة التنفيذية والعدل والتعليم والصحة الخ فضلاً عن ذلك تكون التحركات العسكرية العراقية كافة في المنطقة مشروطة بموافقة الإدارة الكردية إضافة إلى

مطالبتهم بحصة من عوائد النفط في كركوك ، وخانقين ، وشمال غرب الموصل. وضرورة الاعتراف رسمياً بهوية كردية مستقلة في حالة اندماج العراق بأي بلد عربي آخر، كما طالبوا بتعيين نائب كردي لرئيس الجمهورية ، ونائب لرئيس اركان الجيش^(٨٨).

وفي آيار وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود بعد أن اصطدمت بمسألة كركوك التي طالب بها الأكراد وادخالها في المنطقة الكردية، وكانت وجهة نظر الحكومة أن كركوك ذات وضع دولي ، لأن العراق ملزم بعقود نفط لشركات النفط الاجنبية وكذلك ، كركوك ذات طابع اثني متعدد^(٨٩).

- فشل المفاوضات .

رفضت الحكومة العراقية ماتقدم به الكرد والتي كانت تعاني من تناقض بين مبادئ وتوجهات الحزب من جهة وسياسة عبدالسلام عارف من جهة أخرى. إذ هدد عارف ومعه بعض العسكريين من أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة بتقديم استقالاتهم إذا ما رضخت الحكومة لهذه الشروط الجديدة للحركة الكردية، وأخذوا يمارسون ضغطاً قوياً من أجل إعلان الحرب في كردستان^(٩٠).

بدأت الحكومة بزيادة الضغط على الأكراد وبوضع قيود على ممثليهم في بغداد ، كما أعادت فرض الحصار الاقتصادي على كردستان. وقد رأى الأكراد في هذه الاعمال إشارة إلى استعداد الحكومة للقتال ثانية. من جانب اخر استفاد الكرد من فترة الهدنة في إعادة تنظيم قواتهم وتدريب متطوعين جدد، وبسط البارزانيون سيطرتهم على مناطق جديدة، كما أنشأ البارزاني محطة للراديو ، وبدأت البث من القاهرة عندما استؤنف القتال^(٩١). أخذت الأجهزة الامنية في بغداد تراقب تحركات أعضاء الوفد الكردي المفاوضات في بغداد، واستطاعت مديريةة الأمن العامة تشخيص كوادر الحزب وأعضاء اللجنة المحلية في بغداد.

لقد اتسم موقف البعث بالمماطلة مع الوفد الكردي ، وكانوا يجدون أعذاراً في عدم حسم الموقف وأخيراً قرروا ارسال الاستاذ جلال الطالباني والوزير الكردي فؤاد عارف مع وفد رفيع المستوى من حزب البعث إلى القاهرة لأخذ موافقة الرئيس المصري جمال عبدالناصر في منح الكرد حكماً ذاتياً أو لا مركزياً في العراق^(٩٢).

أن نقل المفاوضات إلى القاهرة أدى الى اطالتها الا أنه في الوقت نفسه استطاع السيد جلال طالباني من عرض القضية الكردية على جمال عبدالناصر، في الوقت نفسه بدا الكرد يعبرون عن قلقهم من طلب الحكومة العراقية اقامة وحدة ثلاثية عربية فورية ، وهذا يعني أن كردستان العراق تكون جزء من هذه الوحدة لوتحققت ، لذلك كانت رغبة الكرد معرفة موقف الرئيس جمال عبد الناصر ، والذي جاء مطمئنة الوفد الكردي ، وأبدى تأييده إلى توصل الطرفين العراقي والكردي إلى حلول سلمية من دون اللجوء إلى القتال ، وأنه موافق على الحكم الذاتي طالما في إطار وحدة العراق^(٩٣).

كما التقى الوفد الكردي الرئيس الجزائري أحمد بن بلا في الجزائر الذي كان موقفه أكثر وضوحاً من القضية الكردية، وقال للوفد الحكومي ((بصراحة يا أخوان ارضوا بالحكم الذاتي وأسرعوا بتطبيقه لأنه سيأتي يوم يطالبكم الأكراد بأكثر من الحكم الذاتي)).

عاد الوفد إلى بغداد واخبر الحكومة بما قاله عبدالناصر نصاً، إذ لم يبق لهم أية حجة، لكن عمّاش أصر على تأجيل التوقيع لمدة ستة أشهر إلا أن السيد جلال طالباني رفض ذلك وقال نحن جئنا الى بغداد بناء على اتفاق بيننا وبينكم وانتم موافقون عليه ، وجئنا لتنفيذه اما موضوع التأجيل فيجب العودة إلى البارزاني الذي رفض بدوره التأجيل بعد أن عاد بعض من أعضاء الوفد برئاسة السيد جلال الطالباني^(٩٤).

بعد أن تعذر على البارزاني الحصول على نتيجة من المفاوضات الجارية مع حكومة البعث في بغداد ، وقرر ترك قضاء (كوسنجق) في ٢٦ نيسان ١٩٦٣ وانسحب باتجاه (راوندوز) ومنها الى قرية بارزان، وذلك في نهاية شهر ايار ١٩٦٣^(٩٥).

وهكذا انهارت المفاوضات ، واعتقل الوفد الكردي المفاوض من قبل الحكومة العراقية في بغداد^(٩٦). كما القي القبض على بعض كوادر الحزب الديمقراطي الكردستاني من قبل مديرية أمن بغداد^(٩٧).

في الحقيقة أن مسؤولية انهيار المفاوضات تقع على الطرفين. الحكومي والكردي على الرغم من ادعاء الجانب الحكومي فيما بعد، أن الاتفاق كان ممكناً مع الاكراد لو لم يخرق رجال البارزاني وقف اطلاق النار بصورة متواصلة ، ومن الواضح أن اسقاط حكم عبدالكريم قاسم أعطى كلا الطرفين الكردي والحكومي ثقة كبيرة بالنفس أدت إلى اتخاذهما مواقف متصلبة خلال المفاوضات من اجل حل القضية الكردية مما أدى إلى تجدد القتال في العاشر من حزيران ١٩٦٣^(٩٨) .

الفصل الثالث

إعلان الحرب على الحركة القومية والشعب الكردي

المبحث الاول :- تجدد القتال في كردستان في العاشر من حزيران ١٩٦٣

بعد فشل المفاوضات شرعت الحكومة البعثية بتحشيد قواتها في كردستان. ففي الخامس من حزيران طوقت القوات الحكومية مدينة السليمانية، وبدأت باعتقال الرجال المطلوبين بعد أن فرضت حصاراً للتجوال، كما فرضت الأحكام العرفية فيها^(٩٩). وفي السابع من حزيران هاجمت القوات الحكومية المراكز العسكرية للقوات المسلحة الكردية^(١٠٠)، وفي التاسع من حزيران ١٩٦٣ أصدر المكتب السياسي لحزب البعث العربي الاشتراكي نبأ تجدد القتال في المنطقة الشمالية (كردستان)، أشار فيه إلى قيام جماعة البارزاني بمهاجمة القطعات العسكرية العراقية، وكبدوها تضحيات كبيرة، فأندرت الحكومة مصطفى البارزاني وجماعته بأيقاف هذه الحوادث خلال (٢٤) ساعة بتسليم الذين اعتدوا على الجيش وإطلاق سراح الأسرى، وبخلاف ذلك فأنهم وحدهم سيتحملون المسؤولية. كما أصدرت تعميماً إلى الجهات الحزبية حول القضية الكردية^(١٠١).

وفي العاشر من حزيران أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة بياناً إلى الشعب العراقي حول القضية الكردية، وما آلت إليه الظروف اثناء حكم عبدالكريم قاسم وانبثاق ثورة ٤ رمضان في رفع الحيف عن الكرد وتحقيق الازدهار الاقتصادي للمناطق الشمالية.... الخ، كما أشار إلى المفاوضات التي جرت بين الكرد، والحكومة وأسباب فشلها حتى وصل الأمر إلى المواجهة العسكرية متهمة الكرد بخرق وقف إطلاق النار، واتهام البارزاني بأرتباطاته المشبوهة بالاستعمار لضرب وحدة الشعب العراقي، ومن أجل حماية استقلال العراق ووحدته الوطنية قررت الحكومة تطهير المناطق الشمالية كافة من فلول البارزاني واتباعهم، واعتبار المناطق الشمالية كافة منطقة حركات فعلية^(١٠٢).

وأن المجلس الوطني (لينذر البارزاني واتباعه أن يلقوا السلاح خلال (٢٤) ساعة، وأن يعلنوا تأييدهم للحكم الوطني الديمقراطي....)^(١٠٣).

وأهاب البيان بالمواطنين الى التعاون مع الحكومة والقوات المسلحة للقضاء على زمرة البارزاني على حد تعبيره والاحبار عن كل من تسول له نفسه تقديم المساعدة لقوات البارزاني بأي شكل من الأشكال^(١٠٤).

قامت الحكومة باستدعاء قواتها من الجنوب وإرسالها إلى الشمال (كردستان)، وقامت ثلاث فرق عسكرية بمهاجمة القوة الرئيسية في مناطق عقرة، راوندوز، العمادية، وامتد القتال في مناطق أخرى من كردستان في رانية، كوسنجق، جوارتا، السليمانية حتى خانقين. قام سلاح الجو العراقي بقصف المناطق التي استولى عليها الثوار الكرد^(١٠٥).

صدر الحاكم العسكري العام للمنطقة الشمالية عدداً من البيانات العسكرية منها بيان رقم (١٩)، تضمن فرض منع التجوال في لواء كركوك والسليمانية اعتباراً من ١١/٦/١٩٦٣، في حين جاء في بيان رقم (٢٠) إخلاء كافة ضواحي مدينة كركوك كافة من المستوطنين الكرد الذين نزحوا إليها بعد ثورة ٤ تموز ١٩٥٨، وإعادتهم إلى قراهم الأصلية^(١٠٦).

كما أصدر الحاكم العسكري للمنطقة الشمالية بيان رقم (٢١) جاء فيه ((إنذار إلى جميع أهالي القرى في لواء الموصل، ولواء ديالى عدم إيواء أي مجرم أو متمرّد للعصاة أو مساعدتهم بأي شكل كان. وسوف تقصف وتدمر أية قرية يتوجه الرمي منها على القوات الموالية...))^(١٠٧).

واصلت القوات الحكومية تقدمها في كردستان تحت إشراف وقيادة الرئيس عبدالسلام عارف الذي توجه إلى شمال العراق وبرفقته كل من الفريق الركن صالح مهدي عمّاش وزير الدفاع، واللواء طاهر يحيى رئيس أركان الجيش وحردان التكريتي قائد سلاح الجو، وعدد من القادة الميدانيين حيث وصلوا إلى كركوك للإشراف على سير المعارك مع القوات الكردية والقضاء على القوات الكردية بقيادة ملا مصطفى البارزاني^(١٠٨).

شن الجيش العراقي حملة ضد الكرد وبصورة أقسى مما قام به عبدالكريم قاسم في حملته ضد الثوار الكرد في عامي ١٩٦١ و ١٩٦٢، ولكن القوات الكردية لم تلق السلاح رغم استمرار المعارك، واتساع رقعتها في كردستان حتى وصلت المعارك إلى خانقين في ديالى، وقساوة حكومة البعث، وهي تضم في صفوفها هذه المرة جميع الأحزاب والفئات القومية وبعض العشائر الكردية الموالية لها. حيث قام سلاح الجو العراقي بقصف المناطق التي استولى عليها الثوار الكرد^(١٠٩).

استمرت المعارك بين حكومة البعث والثوار الكرد حتى استطاعت القوات الحكومية وبدعم واسناد لا محدود من الدول الغربية وأمريكا بالسلاح والخبرات العسكرية وتدريب الطيارين العراقيين، وفي نهاية المطاف تمكنت القوات العسكرية في نهاية شهر أيلول من السيطرة على أراضي واسعة في كردستان، والتقدم نحو قرية بارزان بعدما سيطرت على رانيا وكوسنجق والمناطق المحيطة بالسليمانية^(١١٠).

وفي نهاية أيلول كان الكثير من أراضي كردستان قد وقعت في أيدي الجيش العراقي. لقد قاتل البعثيون الأكراد بلا رحمة حتى أنهم قاربوا القضاء على الثورة الكردية. وبالرغم من هذا فقد رفض الكرد أن يستسلموا، وقد أخطأت الحكومة في أفعالها هذه، فدب والخلاف بين القيادات البعثية في العراق مما أطيح بحكومة البعث الأولى في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ بزعامة عبد السلام محمد عارف^(١١١) والقضاء على سلطة الحرس القومي الذي أساء إلى الشعب العراقي بارتكابه مجازر دموية ضد معارضية، وجاء في بيان الانقلاب ((أن حركة ١٨ تشرين الثاني لم تقم لتنتقم من بضعة أفراد من الحرس القومي، وإنما قامت لنزع السلاح من أيديهم...)). كما جاء في البيان أن الحركة جاءت لتصحيح هدفها وتحقيق الطمأنينة للشعب وضمان سيادة القانون، ووحدة أجهزة السلطة^(١١٢).

إن إقدام عبدالسلام عارف على التحرك ضد حزب البعث العربي الاشتراكي ونجاحه ليس فقط في إبعاد الحزب عن السلطة ، وإنما في تصفية عناصره من الجيش والإدارات المدنية، وكذلك توفير فرصة للمقاتلين الكرد لاستعادة اتفاقهم وتنظيم صفوفهم مجدداً^(١١٣).

بعد أن استقر الوضع في بغداد والقضاء على سلطة البعث ویده الضاربة المتمثلة بالحرس القومي توجه عبدالسلام عارف إلى الكرد شمال العراق، وأصدر بياناً إلى الكرد يتعهد فيه بالعمو عن من يسلمون أنفسهم وأسلحتهم للدولة واستهل بيانه بـ((عاش العرب والأكراد في هذا الوطن المقدس، وأشار فيه إلى الروابط المشتركة التي تربط الشعبين ...))^(١١٤).

كان لنظام عارف هدفان رئيسيان، توطيد مركزه ، وإنهاء الحرب الكردية.

لم يكن اعتراف قادة البعث في العراق قبل الثامن من شباط ١٩٦٣ بوجود الشعب الكردي ونضالة من أجل تحقيق أهدافه القومية وتوحيد النضال من التخلص من الحكم القاسمي، وتعهد حزب البعث بإزالة كل أشكال الظلم والقهر والدمار الذي طال المدن الكردية في شمال الوطن، وإيماناً منهم في حل القضية الكردية بالطرق السلمية، بل النزعة الشوفينية التي كان يؤمن بها البعث بالنظر إلى القوميات الأخرى في الوطن العربي بمثابة تكتلات عنصرية ضد العرب ، ونعت كل الاقليات غير العربية بالشعبوية^(١١٥) ونظر الكرد في العراق بأن التأييد سيذهب وسينتهي الكرد كقومية وأمة. هو الذي قادة إلى استمرار واستئناف القتال المسلح بين حكومة البعث والثوار الكرد في العاشر من حزيران ١٩٦٣ حتى قيام انقلاب الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٦٣.

المبحث الثاني :- الموقف العربي والدولي من تجدد القتال في كردستان العراق في العاشر من حزيران ١٩٦٣

لقد كانت الحملة العسكرية التي شنها حزب البعث والقوميون العرب على كردستان العراق من أعنف الحملات العسكرية في تاريخ الجيش العراقي حتى ذلك الحين. حيث اشتركت كل تشكيلات الجيش المختلفة في الهجوم الشديد الذي شنه الجيش في العاشر من حزيران ، مما أثار الموقف العربي والدولي للاستنكار واستهجان طريقة الحكومة العراقية في حل القضية الكردية ، واللجوء إلى الخيار العسكري بدل الحل السلمي. واستنكرت جمهورية مصر العربية الحملة التي شنها الجيش العراقي على كردستان^(١١٦) .

وأعلن الرئيس جمال عبدالناصر بأنه من الخطأ شن الهجوم العسكري على الأكراد ، لأنهم لايطالبون بالانفصال عن العراق، وأعلن من أذاعة صوت العرب من القاهرة أن منح الحكم الذاتي للأكراد في العراق أمر مشروع ولا يتناقض مع مصالح الأمة العربية^(١١٧).

كان الموقف المصري واضحاً قبل القتال عندما زار الوفد العراقي من ضمنه شخصيات^(١١٨) كردية معروفة، حيث أبدى جمال عبدالناصر تأييداً للحقوق القومية والثقافية للكرد طالما اعترفت بها الحكومة العراقية ، وفي إيجاد الحل السلمي بعيداً عن استعمال القوة العسكرية. ومن مواقف مصر المؤيدة للكرد هي فتح إذاعة باللغة الكردية من

القاهرة كانت تبث منها أخبار وبيانات الثوار الكرد وبرقيات الاستتكار العالمية ضد استعمال الحكومة العراقية القوة ضد الكرد^(١١٩).

وتم فتح مكتب للأكراد في القاهرة وتعيين مندوباً كردياً في القاهرة بالرغم من اعتراض الحكومة العراقية التي طالبت باغلاق المكتب، لكن (عبدالناصر) رفض ذلك أيماناً منه بحق الشعوب العيش في اوطانها بسلام فضلاً عن ذلك كان لجمال عبد الناصر علاقات طيبة مع شخصيات كردية وطنية قبل وبعد قيام ثورة تموز عام ١٩٥٨ في العراق منهم السيد جلال الطالباني ، والملا مصطفى البارزاني ، وكان لهم لقاءات عديدة في القاهرة وهو مؤمن بحقوقهم القومية ضمن وحدة ارض وشعب العراق^(١٢٠).

أما موقف الجزائر فكان أكثر وضوحاً من القضية الكردية على حد قول السيد جلال طالباني عندما التقى في الجزائر الرئيس أحمد بن بيللا، وكان موقفة مؤيداً للحكم الذاتي، وضد استخدام السلاح في حل القضية الكردية^(١٢١).

في حين كان الموقف السوري واليميني المساند للقوات المسلحة العراقية في ضرب الأكراد حيث أصدر الجيش السوري واليميني بياناً مشتركاً أعلن فيه مشاركته لضرب الحركة الكردية في شمال العراق^(١٢٢). وإرسال سوريا فرقة من ٥٠٠٠ رجل من جيشها للقتال في كردستان العراق الى جانب الجيش العراقي^(١٢٣). وقد أدلى الرئيس اليمني المشير عبدالله السلال للصحفين وقوف حكومة اليمن إلى جانب حكومة الثورة في العراق لضرب المتمردين الأكراد في الشمال، والجيش اليمني على استعداد إذا لزم الامر القتال إلى جانب الجيش العراقي لضرب الحركة الكردية والتي وصفها بالحركة الاستعمارية^(١٢٤).

- موقف الاتحاد السوفيتي من اعلان القوات المسلحة العراقية الحرب على الحركة الكردية والشعب الكردي

لقد كان رد الفعل السوفيتي على اعلان العراق استئناف العمليات العسكرية ضد الثوار الكرد سريعاً وعنيفاً عندما أعلنت صحيفة (البرافدا) السوفيتية في ١٢ حزيران بأن القضية الكردية قضية عادلة ، وأن اطالت المفاوضات لمدة ثلاثة أشهر فقط لغرض كسب الوقت لإعادة تجميع قواتها لمواصلة الصراع ضد الكرد. وفي ١٥ حزيران أعلن التأييد التام السوفيتي حكومة وشعباً للكرد المناضلين، كما قامت بحملة في الصحف والاذاعات السوفيتية ضد الحكومة العراقية وما المجازر التي ارتكبتها ضد الكرد في حملتها ووصفتها بالأبادة الجماعية^(١٢٥).

وجه وزير خارجية منغوليا الشعبية رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بقيام الحكومة العراقية بممارسة سياسة الابادة الجماعية البشرية ضد الكرد، وطلب إدخال قضية الكرد في جدول أعمال دورة أيلول ١٩٦٣. في حين سلمت الحكومة السوفيتية مذكرات احتجاج إلى كل من سفراء العراق وإيران وتركيا وسوريا اتهمت فيها تلك الحكومات بمساندتها ودعمها للحكومة العراقية في ارتكابها جرائم إبادة الجنس البشري للكرد^(١٢٦). وكما أذاعت وكالة تاس السوفيتية بيان الوكالة السوفيتية حول ضرب الحكومة العراقية للثوار الكرد وارتكابها مجازر ابادة للكرد.

وقد ردت وزارة الارشاد العراقية على هذا البيان الذي اعدته تدخل الاتحاد السوفيتي بشؤون العراق الداخلية، وأكد الناطق أن حكومة العراق مصممة على سحق العصاة الاكراد^(١٢٧).

وسلم المندوب العراقي الدائم في الأمم المتحدة رسالة إلى رئيس مجلس الأمن في العاشر من تموز ١٩٦٣ استنكر فيها تدخل (الحكومة السوفيتية) في شؤون العراق الداخلية ،وأعدته خرقاً صريحاً لمبدأ الأمم المتحدة بعدم التدخل في شؤون الداخلية للدول الأعضاء^(١٢٨).

ومن المعروف أن القوميون العرب لديهم حساسية مفردة تجاه التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية ، لأي نظام عربي، ولاسيما حين تكون الذرائع عنصرية مما كانت خلافاتهم داخلية^(١٢٩).

كان لممثلي الدول العربية الاعضاء في الامم المتحدة ردود فعل تجاه الاتحاد السوفيتي لتدويل القضية الكردية في العراق ، وخوف الاتحاد السوفيتي من ردود الفعل هذه فقد وافق على إجراء مشاورات غير رسمية مع البعثات العربية في نيويورك حيث ضغطت الوفود العربية على الاتحاد السوفيتي لسحب تهديدها بعرض القضية على مجلس الأمن. إلا أن التطورات اللاحقة تشير إلى تخلي الاتحاد السوفيتي عن تأييده للكرد باعتبارها سياسة مكلفة جداً بمقاييس الأهداف السوفيتية الأخرى بما في ذلك كسب القوميون العرب في الشرق الأوسط^(١٣٠).

وبحلول نهاية الصيف.تخلى الاتحاد السوفيتي وبشكل تدريجي دعمه للكرد باعتباره سياسة مكلفة جدا بمقاييس الأهداف السوفياتية الأخرى بما في ذلك كسب القوميون العرب في الشرق الاوسط ،ولكن لن يتخلى عن معارضته للسياسات الخارجية والداخلية للحكومة البعثية في بغداد وتعاونها مع الامبريالية الغربية متهمة المخابرات المركزية الامريكية والمخابرات البريطانية بالتواطؤ في اسقاط عبدالكريم قاسم^(١٣١) ، ومساعدة الدول الغربية للبعث في حرية ضد الكرد^(١٣٢).

- موقف بريطانيا

لاقت جرائم البعث ضد الكرد تأييد الغرب، حيث قدم الغرب مساعدات عسكرية للقوات العراقية المسلحة، ومنهم بريطانيا التي قدمت الذخيرة والطائرات الحربية للجيش العراقي، وفي أواسط تموز ١٩٦٣ طلبت السفارة البريطانية في سوريا من الحكومة السورية البعثية السماح للطائرات البريطانية القوة الجوية التحلق عبر الاراضي السورية للمشاركة في العمليات العسكرية ضد الكرد في شمال العراق، حيث وافقت السلطات السورية على ذلك. كما قامت الحكومة العراقية بارسال خمسين ضابطاً عراقياً من ضباط القوة الجوية العراقية بالتدريب السريع في القواعد الجوية البريطانية^(١٣٣).

- موقف الولايات المتحدة الأمريكية :-

على أثر التطورات السياسية التي وقعت في العراق في الثامن من شباط ١٩٦٣ ارتأت السياسة الأمريكية يجب عليها ان تؤدي دورها في المنطقة بصورة عامة ، والعراق بصورة خاصة وذلك للحد من النفوذ السوفيتي ((المد الشيوعي)) في العراق بعد أن تدهورت العلاقة بينهما بعد انقلاب ٨ شباط واتباع الحكومة الجديدة في العراق معادية سياسة للشيوعية والذي دفعها إلى تقليل اعتمادها على السلاح السوفيتي بعد أن أعلنت الاخيرة الى دعمها للقضية الكردية من خلال طرحها في الأمم المتحدة فضلاً عن ماطلة سوفيتية باستمرار بيع السلاح للعراق (١٣٤).

شعرت الإدارة الأمريكية بارتياح كبير في إزاحة حكم عبدالكريم قاسم، ورغبتها في الاعتراف بالحكومة العراقية الجديدة في الحادي عشر من شباط ١٩٦٣ (١٣٥).

إن اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بحكومة البعث الجديدة يمثل نقطة تحول علنية خطيرة في موقف واشنطن من انقلاب ٨ شباط، وكذلك انعكس بشكل ايجابي على العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق التي شهدت توتراً في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (١٣٦) ((على أثر اعتراف الولايات المتحدة عام ١٩٦٢ بدولة الكويت ، مما أثار غضب عبدالكريم قاسم الذي كان يعد الكويت جزءاً من الأراضي العراقية ، ويجب إعادته إلى العراق))، مما أدى إلى قطع العراق علاقته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وسحب السفراء من كلا البلدين (١٣٧). وعلى أثر قيام الانقلاب في العراق تمت اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. على أثر اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية في حكومة الانقلاب (١٣٨).

ساور القلق حكومة واشنطن مع اشتداد المعارك في كردستان في العاشر من حزيران ١٩٦٣، وبدا القائمون على السياسة الأمريكية يولون اهتماماً متزايداً لتلك التطورات لذلك رأى ((ريغنولدس)) نائب هيئة الاركان المشتركة في مذكرته إلى وزير الدفاع الأمريكي في ١٥ اب ١٩٦٣ ان تولي حكومة واشنطن اهتماماً بالغاً بشأن تجهيز الجيش العراقي بمعدات عسكرية أمريكية لجعل العراق ينظر الى الغرب على أنه المصدر الاساسي الوحيد لإمداده بالسلاح والمعدات العسكرية، وأكد على ضرورة حصول العراق على السلاح الأمريكي لغرض ((إخماد الثورة الكردية)).

مع دخول النزاع المسلح بين الكرد والحكومة العراقية مرحلة خطيرة تقدمت الحكومة العراقية في حزيران ١٩٦٣ بقائمة إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، تضمنت شراء كميات كبيرة من المعدات العسكرية شملت (٤٠) دبابة خفيفة و(١٢) ناقلة دبابة ثقيلة و(١٥) طائرة عمودية كبرى ، فضلاً عن فحص إمكانية عمل خمسة طائرات أمريكية نوع F-٨٦ و(١٣) بندقية رشاشة وغيرها. وافقت الإدارة الأمريكية على القائمة مقابل دفع العراق المبالغ نقداً (١٣٩).

إن التعاون بين واشنطن وبغداد لم يقتصر على المعدات العسكرية فقط ، وإنما على تدريب شخصيات عراقية في المدارس الأمريكية (١٤٠).

ذكر صبحي عبد الحميد مدير الحركات العسكرية العراقية أنذاك أن الحكومة الأمريكية ((ارسلت قنابل نابال من دون مقابل)) بغية استخدامها في حرب كردستان (١٤١).

وقد صرح الرئيس الأمريكي كندي ((بأن الهدف من تجهيز العراق بالعتاد من أجل الحملة الكردية))، كما ارجع ريغنولدس استجابة حكومته لطلبات الحكومة العراقية بتجهيزها بالمعدات العسكرية الأمريكية لهدفين اولهما ((اخماد الثورة الكردية)) ، وثانيهما تقديم المساعدات للحكومة السورية ((لمنع قيام الانتفاضات المحتملة ضدها)) (١٤٢).

- موقف تركيا وإيران من تجدد القتال في كردستان العراق

اتسم موقف تركيا وإيران بالوضوح من تجدد القتال في كردستان العراق، حيث عقد حلف السنطو ((CENTO)) (١٤٣)، (الحلف المركزي) في أزمير لوضع خطة عسكرية ضد الكرد عرفت هذه الخطة باسم عملية ((النمر)) تتحرك القوات التركية باتجاه الموصل والقوات الإيرانية باتجاه السليمانية، وساهمت إسرائيل بهذه الخطة عندما سافر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي (موش غورين) إلى إيران لإعطاء المشورة حول أفضل الطرق للتحرك ضد الكرد (١٤٤). بالرغم من التحذير الذي قام به الاتحاد السوفيتي لأعضاء حلف السنطو الذي استعانت حكومة البعث في العراق بحلف السنطو للاشتراك في ضرب الكرد ، واعتبر الاتحاد السوفيتي هذا تدخل في شؤون العراق الداخلية، وما له من نتائج خطيرة من فتح المجال لتقوية مواقع الاستعمار في منطقة الشرق الاوسط (١٤٥).

قامت الحكومة التركية بتعزيز الحدود العراقية بقوات عسكرية وإغلاق حدودها مع العراق، وكان لدى الأتراك حساسية تجاه الكرد في العراق ، ومن مطالبهم القومية لما له تأثير على الكرد في الولايات الشرقية التركية ذات الاغلبية الكردية، لذلك كان موقف الأتراك تجاه تجدد القتال في شمال العراق سريعاً وقاسياً وفورياً حيث القي القبض على زعماء الحركة الكردية في تلك الولايات، كما أخذت الصحف التركية تتناقل أخبار أحداث شمال العراق ، وإعلان السلطات التركية التعاون مع السلطات العراقية عندما تجد ذلك ضرورياً (١٤٦).

بالرغم من التعاون العسكري الدولي والاقليمي مع حكومة البعث في العراق من أجل ضرب الكرد بعد تخلي الاتحاد السوفيتي عنهم، والحفاظ على مصالحها في العراق ، وحسم المعركة لصالحه ، ورغم المجازر والابادة الجماعية للقرى الكردية، إلا أنها لم تستطيع القضاء على شعب متمسك بأرضه وأهدافه القومية، وإذا كانت الحركة الكردية لم تستطيع تحقيق أهدافها القومية في هذه المعركة لأسباب معروفة ، فهذا لايعني تخلي الكرد عن اهدافهم بل ستكون عاملاً مهماً في استمرارهم في النضال والتهيء لانطلاق ثورة جديدة ، وأن هذا الصمود للشعب الكردي رغم الحرمان والحصار الاقتصادي وسياسة الإهمال للمناطق الكردية واساليب الحرس القومي اللانسانية في تعاملها مع الشباب الكردي وزجهم في المعتقلات خارج كردستان هو الذي عجل في سقوط حكومة البعث مبكراً في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٦٣.

الخاتمة

بعد الحرب العالمية الثانية دخلت القضية الكردية في العراق إلى مرحلة النضوج الفكري والقومي في تحديد ورسم إهدافها القومية والتعاون مع القوى الوطنية العراقية ، والتصدي للقوى الاستعمارية التي لا ترغب في استقرار ، وأمن العراق في دعم الحكومات العراقية المتعاقبة على ضرب كل

القوى الوطنية في العراق بما فيها الحركة الكردية التي شكلت إحدى أهم القضايا الرئيسية في العراق، ومحاولة صهرها في المجتمع العربي وعدم الاستجابة لحقوقها القومية والثقافية . لذلك أدخلت نفسها في صراع دموي استنزف كل طاقات العراق البشرية والمادية. فكانت حكومة البعث التي لا تختلف في نظرتها إلى الحقوق القومية والثقافية للشعب الكردي عن الحكومات العراقية السابقة في تجاهل وأهمال واستخدام السلاح ضد مطالب الكرد التي وعدت قادة الحركة الكردية بتحقيقها قبيل حركة ٨ شباط ١٩٦٣، ومحاولة الشعب الكردي تحقيقها بالطرق السلمية بإبداء تأييده لحركة ٨ شباط أملاً في الحصول على حقوقه القومية . ورغم دخول البعث في مفاوضات علنية مع قادة الحركة الكردية المتمثلة بالحزب الديمقراطي الكردي برئاسة الملا مصطفى البارزاني من أجل اعترافها بالحكم الذاتي للكرد إلا أن هذه المفاوضات كانت من أجل كسب الحكومة الوقت، واشغال الكرد عن استئناف القتال وخوفاً من الدعم السوفيتي للكرد حتى يتسنى للحكومة من تثبيت أقدامها في السلطة والقضاء على الحزب الشيوعي العراقي، الذي ظل يقاتل ويدافع عن حكومة عبدالكريم قاسم ولجوء الكثير منهم إلى كردستان، لذلك فشلت المفاوضات وتم القاء القبض على أعضاء الوفد المفاوض في بغداد مما أدى إلى استئناف القتال في كردستان في العاشر من حزيران ١٩٦٣، حيث قام الجيش العراقي بحرب إبادة وحرقت الأرض إلا أنه لم يحقق النصر، لأن الجيش يقاتل شعباً حياً أزداد تمسكاً بحقوقه وأهدافه القومية، مما منح الحركة الكردية اهتمام دولي وخروجها من النطاق المحلي إلى النطاق الدولي بنقل القضية الكردية إلى اروقة الأمم المتحدة عن طريق المذكرة التي قدمها وزير خارجية منغوليا، والتي أشار فيها إلى ممارسة حكومة بغداد سياسة الاضطهاد والإبادة للشعب الكردي.

إن سياسة حل القضية الكردية عن طريق استخدام السلاح باتت منهجاً سارت عليه كل الحكومات العراقية منذ تأسيس الحكومة العراقية عام ١٩٢١ لم تقهر الكرد ولم تنهيهم عن حقوقهم بل ازداد تمسكهم بها، ولا بد من تحقيقها مهما كان الثمن فليس هناك من قوة تقف في وجه أرادة الشعوب في تقرير مصيرها.

إن سياسة حزب البعث الشوفينية والنظرة إلى كيفية معالجة القضية الكردية وسوء تقديرها إلى قدرات الحركة الكردية وتطورها وتمسك الحزب بالحل العسكري كان أحد الاسباب في إسقاط حكومة البعث الأولى في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٦٣ .

قائمة المصادر:

اولاً - الوثائق العراقية

- ١- د.ك.و. القائد العام للقوات المسلحة بيان رقم (١) وثيقة رقم (١٩)، ص ٤٥، ١٤ تموز ١٩٥٨ .
- ٢- د.ك.و. القائد العام للقوات المسلحة الزعيم الركن عبدالكريم قاسم الى وزارة المواصلات اعلان الجمهورية العراقية والقضاء على النظام الملكي، وثيقة رقم (١٦)، ص ٤٤، في ٢٠ تموز ١٩٥٨ .
- ٣- د.ك.و. بيان رقم (١٣)، الوقائع العراقية، رقم (٧٧١) ١٨ شباط ١٩٦٣؛ الجماهير، العدد (١) في ٨ شباط ١٩٦٣/.

- ٤- د.ك.و.، رقم الوثيقة و/٦ ص/١١، قانون العفو العام عن الكرد في ١٠/ آذار/ ١٩٦٣ .

ثانياً - قائمة المصادر العربية والمعربة

- ١- ادموند غريب، الحركة القومية الكردية، بيروت، ١٩٧٢.
- ٢- حامد محمود عيسى، المسألة الكردية في الشرق الاوسط، القاهرة، ١٩٩٢.
- ٣- حامد مصطفى المقصود، سيرة تائر، مدارات الاخوة الاعداء، ثورة ٤ اتموز، بغداد، ٢٠٠٩.
- ٤- حنا بطاطو، العراق والشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار، ج٣، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت، ١٩٩٢.
- ٥- حكمت خليل محمد ((ابو ناظم))، دور الحزب الشيوعي العراقي والقوى الوطنية الديمقراطية في الحركة الوطنية (١٩٥١-١٩٥٨) وانتفاضة معسكر الرشيد المسلحة في ٣ تموز ١٩٦٣، بغداد، ٢٠٠٧.
- ٦- دانا شمديت، رحلة الى رجال شجعان في كردستان،
- ٧- ديفيد مكحول، تاريخ الاكراد الحديث، ترجمة راج ال محمد، بيروت، ٢٠٠٤.
- ٨- رأفت غنيمي الشيخ، امريكا والعلاقات الدولية، القاهرة، ١٩٧٩.
- ٩- رفيق صالح، كتابات في المسألة الكردية، ج٢، السليمانية، ٢٠٠٨.
- ١٠- راهي مزهر العامري، مسعود محمد ودوره السياسي في العراق ١٩١٩-١٩٦٨ دراسة تاريخية سياسية، بغداد، ٢٠٠٨.
- ١١- سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية ١٩٥٨-١٩٧٠، لندن، ١٩٩٠.
- ١٢- سمير عبدالكريم، اضواء على الحركة الشيوعية في العراق، ج٢، (١٤ تموز ١٩٥٨- ٨ شباط ١٩٦٣)، بيروت، ١٩٧٩.
- ١٣- سنان صادق حسين الزبيدي، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق عهد الرئيس عبدالسلام محمد عارف ٨ شباط ١٩٦٣- نيسان ١٩٦٦، بغداد، ٢٠٠٩.

- ١٤ - شكيب عقراوي، سنوات المحنة في كردستان اهم الحوادث السياسية والعسكرية في كردستان العراق ١٩٥٨ - ١٩٨٠،
- ١٥ - شورش حسن عمر، حقوق الشعب الكردي في الدساتير العراقية، السليمانية، ٢٠٠٧.
- ١٦ - صالح حسين الجبوري، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق، بغداد.
- ١٧ - طالب حامد قاسم، عبدالكريم قاسم حقيقة التاريخ، بغداد، (د.ت)
- ١٨ - عبدالرحمن قاسم، كردستان والکرد، ترجمة ثابت منصور وغانم حمدون، ط^٢، تقديم حسين فيض الله الجاف، السلمانية ٢٠٠٨.
- ١٩ - عبدالمجيد كامل عبداللطيف، المنتظم في تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤ - ١٩٦٨، بغداد، ٢٠٠٨.
- ٢٠ - عثمان علي، الكورد في الوثائق البريطانية، اربيل، ٢٠٠٨.
- ٢١ - علي حسن المجيد، التراث النضالي لحزب البعث العربي الاشتراكي، بغداد، ٢٠٠٨.
- ٢٢ - علي خيون، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق الصراعات والتحولت، بغداد، ١٩٨٠.
- ٢٣ - فاضل البراك، مصطفى البارزاني الاسطورة والحقيقة، بغداد، ١٩٨٩.
- ٢٤ - فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر، العقد الجمهوري الاول، بغداد، ٢٠٠٨.
- ٢٥ - كاوس قفطان، الحركة التحررية القومية الكردية في كردستان العراق ١٩٥٨ - ١٩٦٤، السليمانية، ٢٠٠٤.
- ٢٦ - ليورا لوكننيز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ترجمة دلشاد ميران، اربيل، ٢٠٠٤.
- ٢٧ - محمد حسن الجابري، الصراعات السياسية في العراق ١٩٥٨ - ١٩٦٣، بغداد، ٢٠٠٧.
- ٢٨ - محمود الدرة، القضية الكردية، بيروت، ط^١، ١٩٦٣.
- ٢٩ - مؤيد ابراهيم الوندوي، وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية، بغداد، ١٩٩٠.
- ٣٠ - نوري عبدالحميد العاني ونخبة من الاساتذة، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج^٥ - ج^١، بغداد، ٢٠٠٢.
- ٣١ - ويلسون ناتانيل هاول، الكرد والاتحاد السوفيتي، ترجمة ضياء الدين المرعب، بغداد، ٢٠٠٦.
- ٤٧ - المصادر الانكليزية :-

١-he ١٩٦٨ Revolution in Iraq Experience and Prospects The political Report of the Eighth congress of the Arab Ba'lh socialist party in Iraq. January ١٩٧٤ , London , ١٩٧٩ , p٦١.

٤٨ - مصادر المذكرات الشخصية

- ١- مذكرات جلال الطالباني، الموسوعة الحرة، الويكيبيديا، ٢٠٠٥.
- ٢- مذكرات الشيخ عطا الطالباني، ذكريات ايام النضال في كردستان، ٢٠٠٥.
- ٣- مذكرات فؤاد عارف، دهبوك، ٢٠٠٥.
- ٤٩ - الرسائل الجامعية
- ١- ستار علاوي ، موقف عبد الكريم قاسم من القضية الكردية ١٩٥٨-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية - الجامعة المستنصرية .
- ١- طالب عبدالجبار، المسألة الكردية في الوثائق العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد، ١٩٨٢.
- ٥٠ - المقابلات الشخصية :-
- ٥١ - مقابلة مع عارف عبدالرزاق مشرف قاعدة القوة الجوية في كركوك يوم اعلان انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، برنامج شاهد على العصر، قناة الجزيرة الوثائقية الفضائية في ٢٠٠٢ .
- ٥٢ - الدوريات
- أ- الصحف العراقية :-
- ٢- الجماهير، (جريدة)، العدد (١) ، ٨ شباط ١٩٦٣ بيان رقم (١) ؛ الاعداد (١٦ ، ١٨ ، ١٠٩ ، ٣١ ، ١١٠ ، ١١٨ ، ١١١) من اذار - ٢٠ حزيران ١٩٦٣ .
- ٣- الجمهورية، (جريدة)، العدد (٢)، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٣ ؛ العدد (٥)، في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٣
- ٤- الزمان، (جريدة) ، بغداد ، في ٢/٥/٢٠٠٩ .
- ٥- الوقائع العراقية (جريدة) ، العدد (٧٧١) ، ١٨/٢/١٩٦٣ .
- ب-المجلات
- كافي سلمان مراد، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، بحث منشور، مجلة الدراسات التاريخية، العدد الخاص بوقائع المؤتمر التاريخي العلمي الثاني الذي اقامة قسم التاريخ كلية التربية الاساسية للفترة ٢٦-٢٧ نيسان ٢٠٠٩، ج٢، الجامعة المستنصرية.
- شبكة الانترنت ، الموسوعة الحرة، شبكة الانترنت.
- ابراهيم خليل العلاف ، القضية الكردية ، حوار التمدن ، العدد ٢١٩٣ ، ٢/١٦ ، ٢٠٠٨

الهوامش

-

- ٦- مؤيد إبراهيم الوندائي، وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية، بغداد ١٩٩٠، ص ١٦.
- ٧- د.ك.و. القائد العام للقوات المسلحة بيان رقم (١) وثيقة رقم (١٩)، ص ٤٥، ١٤ تموز ١٩٥٨.
- ٨- د.ك.و. القائد العام للقوات المسلحة الزعيم الركن عبدالكريم قاسم الى وزارة المواصلات اعلان الجمهورية العراقية والقضاء على النظام الملكي، وثيقة رقم (١٦)، ص ٤٤، في ٢٠ تموز ١٩٥٨.
- ٩- تم اعلان الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا في الخامس من شباط ١٩٥٨، ويكون نظام الحكم فيها جمهورياً ديمقراطياً رئاسياً، وتعيين جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة.
- ١٠- مقابلة مع عارف عبدالرزاق مشرف قاعدة القوة الجوية في كركوك يوم اعلان انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، برنامج شاهد على العصر، قناة الجزيرة الوثائقية الفضائية في ٢٠٠٢.
- ١١- في عام ١٩٥٩ حاول العقيد الركن عبدالوهاب الشواف أمر لواء الخامس في الموصل بمحاولة انقلاب ضد عبدالكريم قاسم. للمزيد راجع : حامد مصطفى المقصود، سيرة تائر، مدارات الاخوة الاعداء ثورة ١٤ تموز، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٢٢٥.
- ١٢- عارف عبد الرزاق ، المصدر السابق .
- ١٣- محمد حسن الجابري، الصراعات السياسية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٣٤-٦٤ ؛ مذكرات فؤاد عارف ، دهوك، ٢٠٠٥، ص ٢٠٨ .
- ١٤- محمود الدرة ، القضية الكردية، بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٣ . ص ١٦٣ .
- ١٥- فؤاد عارف ، المصدر السابق ، ص ٢٠٨ .
- ١٦- صالح حسن الجبوري ، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق، بغداد، ١٩٩٠، ص ١٦٩ .
- ١٧- نوري عبدالحميد العاني ونخبة من الاساتذة، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج ٥ ، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٣٤٥ .
- ١٨- فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر العقد الجمهوري الاول، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٥٤ .
- ١٩- **علي صالح السعدي** : كردي فيلي ولد عام ١٩٢٨، أحد قيادات حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق. خريج كلية التجارة والاقتصاد جامعة بغداد ١٩٥٥، كان يمثل التيار المتشدد داخل الحزب الذي اطاح بنظام عبدالكريم قاسم في حركة ٨ شباط ١٩٦٣، قاد الانشقاق داخل الحزب تسبب في احداث الحرس القومي والتي نجم عنها اقصاء البعث في حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ من قبل عبدالسلام عارف وتم تسفيره مع قيادات حزبه الى اسبانيا ،ثم فصل من عضوية الحزب من قبل القيادة القطرية ، ساهم بقمع اعضاء الحزب الشيوعي بعد نجاح حركة ٨ شباط .توفى في لندن ١٩٧٧ .الزمان، (جريدة) ، بغداد ، في ٢٠٠٩/٥/٢ .
- ٢٠- جعفر عباس حميدي ونخبة من الاساتذة، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج ٦ ، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٩ .
- ٢١- حامد مصطفى المقصود ، المصدر السابق ، ص ٣٠١ - ٢٠٧ .
- ٢٢- المصدر نفسه ، ص ٣٠٣ .
- ٢٣- عبدالمجيد كامل عبداللطيف ، المنتظم في تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٦٨ ، بغداد ، ٢٠٠٨، ص ٢٦٤.
- ٢٤- علي حسن المجيد، التراث النضالي لحزب البعث العربي الاشتراكي، بغداد، ١٩٨٠، ص ١٣٧ ؛ حامد مصطفى المقصود ، المصدر السابق ، ص ٣٠٣-٣٠٧ .
- ٢٥- الجماهير، (جريدة)، العدد (١) ، ١٢ شباط ١٩٦٣ بيان رقم (١) .
- ٢٦- الجماهير ، العدد (١)، ٨ شباط ١٩٦٣ .

- ٢٧- تم تعيين العقيد الركن عبدالكريم مصطفى قائداً لقوات الحرس القومي وعدد من معاونيه. الوقائع العراقية (جريدة) ، العدد (٧٧١) ، ١٩٦٣/٢/١٨ ، ص ٣ .
- ٢٨- شارك عبدالسلام عارف عبدالكريم قاسم ثورة ١٤ تموز والذي اختلف معه وعلى اثر خلافات طويلة معه عزلة عبدالكريم قاسم ووضعه تحت الإقامة الجبرية في بيته، لذلك اتفق عارف مع البعثين على الاطاحة بقاسم. الوقائع العراقية، العدد (٧٧١) بيان رقم (١٧) ، ٨ شباط ١٩٦٣؛ مذكرات جلال طالباني، نقلاً عن الموسوعة الحرة (الويكيبيديا) ، ص ١٢٤ .
- ٢٩- الوقائع العراقية ، العدد ٧٧١ ، ١٨ شباط ١٩٦٣ .
- ٣٠- علي خيون، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق الصراعات والتحولت، بغداد، ١٩٩٠ ، ص ١٤٩ .
- ٣١- مذكرات فؤاد عارف ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨-٢٦٠ .
- ٣٢- د.ك.و. بيان رقم (١٣)، الوقائع العراقية، رقم (٧٧١) ١٨ شباط ١٩٦٣؛ الجماهير، العدد (١) في ٨ شباط، ١٩٦٣.
- ٣٣- صالح حسين الجبوري ، المصدر السابق ، ص ١٥١ - ١٥٣ .
- ٣٤- حامد مصطفى المقصود ، المصدر السابق ، ص ٣١٠ .
- علي خيون، المصدر السابق ، ص ١٤١؛ مذكرات فؤاد عارف، المصدر السابق، ص ٢٦١؛ طالب حامد قاسم نجل شقيق عبدالكريم قاسم، عبدالكريم قاسم حقيقة التاريخ وتاريخ الحقيقة ، رواية عبدالعباس عبدالجاسم، بغداد، (د.ت) ، ص ١٧٤.
- ٣٥- الموسوعة الحرة، الويكيبيديا، شبكة الانترنت .
- ٣٦- مذكرات فؤاد عارف ، المصدر السابق ، ص ٢٦١ .
- ٣٧- الوقائع العراقية ، العدد ٧٧١ ، ١٨ / شباط ١٩٦٣ .
- حازم جواد، من مواليد الناصرية ١٩٣٥ ، تقلد مناصب وزارية وادارية مهمة ، عضو قيادة قطرية في حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٦٣؛ راهي مزهر العامري، مسعود محمد ودوره السياسي في العراق ١٩١٩-١٩٦٨، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٩٤ .
- ٣٨- تاريخ الوزارات العراقية العهد الجمهوري ، ج ١ ، ص ٣٥ .
- ٣٩- فيبي مار ، المصدر السابق ، ص ٥٥ .
- ٤٠- الجماهير، العدد (١) ، ١٢ شباط ١٩٦٣.
- ٤١- تاريخ الوزارات العراقية العهد الجمهوري ، ج ١ ، ص ٣٨ .
- ٤٢- المصدر نفسه ، ص ٤٥ .
- ٤٣- فيبي مار، المصدر السابق، ص ٥٧ . رفيق صالح، كتابات في المسألة الكردية ، ج ٢ ، سليمانية ، ٢٠٠٨ ، ص ١٧٠ - ١٧١ .
- ٤٤- رفيق صالح، كتابات في المسألة الكردية ، ج ٢ ، سليمانية ، ٢٠٠٨ ، ص ١٧٠ - ١٧١ .
- ٤٥- شورش حسن عمر ، حقوق الشعب الكردي في الدساتير العراقية، السليمانية، ٢٠٠٥ ، ص ١٧٠؛ ليورا لوكيتز ، العراق والبحث عن الهوية الوطنية ، ترجمة دلشاد ميران ، اربيل، ٢٠٠٤ ، ص ١٩٤ .
- * - الحزب الديمقراطي الكردستاني :- تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق عام ١٩٤٦، وعقد مؤتمره التأسيسي الاول في بغداد ١٦ / اب / ١٩٤٦ ، وانتخب الملا مصطفى البارزاني رئيساً له ويعرف

الحزب بالبارتي بالكرديّة اللاتينية (PARIYA DÊMOKRATA KURDISTANÊ). للمزيد ينظر : عبد الستار طاهر شريف ، الجمعيات والاحزاب الكردية ١٩٥٨، بغداد ، ١٩٨٦ .

- ٤٦- رفيق صالح ، كتابات في المسألة الكردية ، المصدر السابق ، ص ١٧١ .
- ٤٧- شورش حسن عمر ، المصدر السابق ، ص ١٧٠ .
- ٤٨- ولد الملا مصطفى البارزاني في الرابع عشر من اذار ١٩٠٣ في قرية بارزان التابعة للواء اربيل . شارك اخاه الشيخ احمد البارزاني قيادة الحركة الكردية للمطالبة بالحقوق القومية للکرد . قاد الجناح العسكري في انتفاضة بارزان الأولى ١٩٣١- ١٩٣٢ ، تمكنت الحكومة الملكية العراقية وبمساعدة القوة الجوية البريطانية من القضاء عليها تم نفي الأسرة البارزانية إلى جنوب العراق ١٩٣٢ ، وفي ١٩٣٥ تم نفيها الى السليمانية . هرب الملا مصطفى عام ١٩٤٣ الى قرية بارزان وقادة انتفاضة التي استمرت حتى عام ١٩٤٥ ، والتي تمكنت الحكومة من إخمادها . التحق الملا بجمهورية مهاباد الكردية في إيران وبعد أن تمكنت الحكومة الإيرانية من القضاء عليها توجه إلى الاتحاد السوفيتي . عاد إلى العراق بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، بدأت مناقشات مع الزعيم عبد الكريم قاسم حول الحقوق القومية للکرد ، ولكن لم تتطابق مع ما كان في نية قاسم ، فأدى إلى تجدد القتال في كردستان في ايلول ١٩٦١ . توفي في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٧٩ . للمزيد ينظر : فاضل البراك ، المصدر السابق ؛ شكيب عقراوي المصدر السابق . للمزيد عن ثورة ايلول ١٩٦١ راجع : ستار علاوي ، موقف عبد الكريم قاسم من القضية الكردية ١٩٥٨-١٩٦٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية - الجامعة المستنصرية .
- ١- he ١٩٦٨ Revolution in Iraq Experience and Prospects The political Report of the -٤٤ Eighth congress of the Arab Ba'lh socialist party in Iraq. January ١٩٧٤ , London , ١٩٧٩ , p٦١ .
- ٤٥- للمزيد من الاطلاع على البيان ينظر :- تاريخ الوزارات العراقية ، العهد الجمهوري ، ج٥ ، ص ٢٢٨ .
- ٤٦- المصدر نفسه ، ص ٢٢٨ .
- ٤٧- ولد في العمارة ١٩١٣ من ايوبين كرديين، بعد وفاة والده ١٩١٤ انتقل الى بغداد وقبل احتلال الانكليز لبغداد ١٩١٧ انتقلت الأسرة إلى السليمانية، في ١٩٢٨ دخل الكلية العسكرية، وكان الأمير غازي بن الملك فيصل الأول، وهو الآخر دخل الكلية ذاتها، واصبح فؤاد من المقربين للأمير حتى عينه بعد التخرج مرافقاً له .
- ٤٨- طاهر يحيى، من مواليد تكريت ١٩١٤ ، أنضم الى لجنة الضباط الاحرار عام ١٩٥٦ . شغل منصب مدير الشرطة العامة بعد قيام ثورة ١٩٥٨ ، إلا أنه احيل إلى التقاعد بعد حركة الشواف ١٩٥٩ في الموصل، ثم أعيد للخدمة بعد حركة ٨ شباط ١٩٦٣ ، تقلد منصب رئيس اركان الجيش ثم رئيساً للوزراء من ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٣ وحتى ٢ ايلول من ١٩٦٥ . ينظر : حنا بطاطو، العراق والشيوخيون والبعثيون ، ج٣ ، ترجمة عفيف الرزاز ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ٩٠ .
- ٤٩- راهي مزهر العامري، المصدر السابق، ص ١٩٠ .
- ٥٠- حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ٤٦ ؛ مذكرات فؤاد عارف ، ٢٥٧-٢٥٨ .
- ٥١- حامد مصطفى مقصود ، سيرة ثائر مدارات الاخوة الاعداء ثورة ١٤ تموز ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٢٩-٣٣٠ .
- ٥٣- المصدر نفسه ، ص ٣٣٠ .

٥٤- حكمت خليل محمد ((ابو ناظم)) دور الحزب الشيوعي العراقي والشيوعيين والقوى الديمقراطية في الحركة الوطنية (١٩٥١-١٩٥٨) وانتفاضة معسكر الرشيد المسلحة في ٣ تموز ١٩٦٣، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٩٧-٩٨.

نص بيان رقم (١٣) الصادر عن المجلس الوطني لقيادة الثورة :-
الى الشعب العراقي الكريم :

نظراً لقيام الشيوعيين العملاء شركاء عبد الكريم قاسم في جرائمه ومحاولات يائسة لاحداث البلبلة بين صفوف الشعب، وعدم الانصياع إلى الأوامر والتعليمات الرسمية فعليه يخول أمروا القطاعات العسكرية وقوات الشرطة ، والحرس القومي بإبادة كل من يتصدى للاخلال بالأمن وانا ندعو جميع أبناء الشعب المخلصين بالتعاون مع السلطة الوطنية بالأخبار عن هؤلاء المجرمين والقضاء عليهم.

المجلس الوطني لقيادة الثورة ، جريدة الجماهير، العدد (١)، ٨ شباط ١٩٦٣ .

٥٤ - سعيد ناجي جواد،العراق والمسألة الكردية ١٩٥٨-١٩٧٠ ، لندن ، ١٩٩٠ ، ص ٧٩ .

٥٥ - نص البرقية :- ان ضربات الشعب الكردي تلاحمت بالثورة المجيدة على العدو اللدود للقومية العربية والكردية وبقية الشعب العراقي على الجلاذ الاوحد لشعبنا الكردي المسلم وعلى اوكار الخيانة الملتخه بعار دماء شهداء الشعب وقواته المسلحة وكوارثهم وويلاتهم .توقيع :صالح اليوسفي و فؤاد عارف و ابراهيم احمد. حامد مصطفى المقصود ، المصدر السابق ، ص ٣٣٠ ؛ مذكرات فؤاد عارف ، ص ٣٦٠ .

٥٦- نص البرقية :- من الشيخ احمد البارزاني :

انا اذ نعلن اغتياطنا بإزالتكم الحكم الفردي الدكتاتوري وتأييدنا المطلق للثورة نأمل فيها حل الخير للشعب الواعي والنظر بعين العطف إلى قضية اخوانكم الأكراد الذين نالوا نصيب الاساءة من الويلات والكوارث في عهد الطغاة المستهترين بحق الشعب . ونسأل المولى العلي القدير ان يوفقكم في تصحيح الأوضاع التي أفسدتها الطغمة القاسمية وأن يمكنكم من اعادة التآخي والوفاق بين أبناء الشعب مكانة ،وانما المؤمنون اخوة فأصلحوا بين أخويكم والله الموفق .

التوقيع

الشيخ أحمد البارزاني

الجماهير ، العدد (١) ، بغداد ٨ شباط ١٩٦٣ .

٥٧- شكيب عقراوي، سنوات المحنة في كردستان أهم الحوادث السياسية والعسكرية في كردستان العراق ١٩٥٨-١٩٨٠ ، ط٢، اربيل، ٢٠٠٧، ص ١٠٩-١١٠ .

٥٨ - كانت المعارك مستمرة قبل ٨ شباط وأمهل الزعيم عبدالكريم قاسم الثوار الكرد مدة عشرة أيام بالقاء السلاح ووقف القتال. البلاد ،جريدة، العدد (٦٥٥٧) ، في ١١ كانون الثاني ١٩٦٣ .

٥٩- كاوس قفطان، الحركة القومية التحررية الكردية في كردستان العراق ١٩٥٨-١٩٦٤ ، سليمانية ، ٢٠٠٤ ، ص ٢١٩.

٦٠- سعيد ناجي جواد، المصدر السابق ، ص ٧٨ .

٦١ - الجماهير، (جريدة) ، العدد (١٦) ، ٢٨ شباط ١٩٦٣ .

٦٢- المصدر نفسه، العدد (١٨) ، في ٢ آذار ١٩٦٣ .

- ٦٣- المصدر نفسه، العدد (١٦) ، ٢٨ شباط ١٩٦٣ .
- ٦٤- سمير عبدالكريم،أضواء على الحركة الشيوعية في العراق،ج^١(١٤ تموز ١٩٥٨ - ٨ شباط ١٩٦٣)، بيروت، ١٩٧٩، ص٢٣٦-٢٣٧ .
- ٦٥- كاوس قفطان، المصدر السابق ، ص ٢٢١ .
- ٦٦-جلال حسام الدين، ولد في قرية كلكان التابعة لقضاء كوسنجد عام ١٩٣٣، أنضم للحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة ملا مصطفى عام ١٩٤٧، التحق بكلية الحقوق عام ١٩٥٣،شارك في ثورة أيلول الكردية ١٩٦١ ضد الحكم القاسمي، أختلف مع الملا مصطفى عام ١٩٦٤،أسس حزب الاتحاد الكردستاني مع مجموعة من رفاقه عام ١٩٧٥.مذكرات الرئيس جلال طالباني، الموسوعة الحرة ، ص٧ - ٩ .
- ٦٧- مذكرات الرئيس جلال طالباني ، المصدر السابق ، ص١٢٥ .
- ٦٨- المصدر السابق، ص ١٢٥ .
- ٦٩- كاوس قفطان ، المصدر السابق، ص٢٢٢ .
- ٧٠- مذكرات فؤاد عارف، المصدر السابق ، ص ٢٦٤ .
- ٧١- المصدر نفسه ، ص٢٦٤ .
- ٧٢- محمود الدرة، القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق، بيروت ، ١٩٦٣، ص١٧٧؛ الجماهير، العدد (٣١) ، ٥ آذار ١٩٦٣ .
- ٧٣- تاريخ الوزارات العراقية العهد الجمهوري، ج^١، المصدر السابق ، ص ١٣١ .
- ٧٤-المصدر نفسه ، ص ١٣١ .
- ٧٥-محمود الدرة ، المصدر السابق ، ص١٧٨
- ٧٦- تاريخ الوزارات العراقية العهد الجمهوري ، ج^١، ص١٣٢ .
- ٧٧-د.ك.و، رقم الوثيقة و/٦ ص/١١ ، قانون العفو العام عن الكرد في ١٠/ آذار ١٩٦٣ .
- ٧٨-الجماهير ، العدد (١٨) ، ٢ آذار ١٩٦٣ .
- ٧٩- الشيخ عطا الطالباني ، نكريات أيام النضال في كردستان ، السليمانية ، ٢٠١٠، ص١١٠؛ ديفيد مكدول، ص٤٧٦ .
- ٨٠- ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص٤٧٧ .
- ٨١- حامد محمود عيسى، المصدر السابق ، ص ٢٠٥ .
- ٨٢-الجماهير ، ، العدد (١٠٩) ، ١١ حزيران ١٩٦٣؛ حامد محمود عيسى، المصدر السابق، ص٢٠٦ .
- ٨٣-سعد ناجي جواد،المصدر السابق ، ص ٩٣ .
- ٨٤-المصدر نفسه، ص٩٣ .

- ٨٥- المصدر نفسه، ص٩٣.
- ٨٦- من أبرز اعضاء الوفد الكردي كل من صالح اليوسفي، عبد الحسين الفيلي، هاشم عقراوي، حبيب الفيلي، عكيد صديق العمادي، بابكر بشدري والمحامي مسعود محمد وشكيب عقراوي. حضر هذا المؤتمر نحو الفين كردي بينهم ١٦٥ مندوباً من اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي وكبار قادة القوات الكردية وممثلي القبائل والاقليات وترأس البارزاني هذا المؤتمر. للتفاصيل ينظر راهي مزهر العامري، المصدر السابق، ص١٩٣؛ ادموند غريب، الحركة القومية الكردية، بيروت، ١٩٧٢، ص٧٢.
- ٨٧- طالب عبد الجبار، المسألة الكردية في الوثائق العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، العلوم السياسية /جامعة بغداد، ١٩٨٢، ص٢٧٠؛ شكيب عقراوي، المصدر السابق، ص١١٤. للاطلاع على بنود مشروع الحكم الذاتي ينظر :- محمود الدرة، ص١٩٤-١٩٦.
- ٨٨- محمود الدرة، المصدر السابق، ص١٩٤-١٩٦.
- ٨٩- سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص٩٤-٩٥.
- ٩٠- المصدر نفسه، ص٩٥.
- ٩١- تاريخ الوزارات العراقية العهد الجمهوري، ج^١، ص١٣٥؛ فاضل البراك، مصطفى البارزاني الاسطورة و الحقيقة، بغداد، ١٩٨٩، ص١٧٨.
- ٩٢- ادموند غريب، المصدر السابق، ص٧٦.
- ٩٣- شكيب عقراوي، المصدر السابق، ص١١٥؛ جواد كاظم البيضاني موقف الاحزاب السياسية في العراق من القضية الكردية ١٩٥٨-١٩٦٨، بغداد، ٢٠٠٤، ص٩٤.
- ٩٤- مذكرات جلال طالباني، المصدر السابق، ص١٣٠.
- ٩٥- مذكرات جلال الطالباني، المصدر السابق، ص١٣٠-١٣١.
- ٩٦- شكيب عقراوي، المصدر السابق، ص١١٦.
- ٩٧- عبدالرحمن قاسم، كردستان والکرد، ط^٢، ترجمة ثابت منصور وغانم حمدون، ط^٢ مزيدة ومنقحة، تقديم حسين فيض الله الجاف، السلبيمانية، ٢٠٠٨، ص٣١٣.
- ٩٨- سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص٩٥، ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص٤٧٨.
- ٩٩- سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص٩٤.
- ١٠٠- ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص٤٧٨.
- ١٠١- عبدالرحمن قاسم، المصدر السابق، ص٣١٣.
- ١٠٢- جريدة الجماهير، العدد (١٠٩)، ١١ حزيران ١٩٦٣؛ تاريخ الوزارات العراقية العهد الجمهوري، ج^١، ص١٧١-١٧٣.
- ١٠٣- جريدة الجماهير، العدد (١٠٩)، ١١ حزيران ١٩٦٣.
- ١٠٤- تاريخ الوزارات العراقية العهد الجمهوري، ج^١، ص١٧٧. الجماهير، العدد (١٠٩)، ١١ حزيران ١٩٦٣.
- ١٠٥- ادموند غريب، المصدر السابق، ص٧٧.
- ١٠٦- الجماهير، العدد (١٠٩)، ١١ حزيران ١٩٦٣؛
- ١٠٧- الجاهير، العدد (١١٠)، ١٢ حزيران ١٩٦٣.

- ١٠٨- المصدر نفسه، العدد (١١١)، ١٣ حزيران ١٩٦٣؛ حامد محمود عيسى، المصدر السابق، ص ٢٠٧؛ دانا شمדת، رحلة الى رجال شجعان في كردستان، ص ٣٨٣.
- ١٠٩- ديفيد مكحول، المصدر السابق، ص ٤٧٨.
- ١١٠- ادموند غريب، المصدر السابق، ص ٧٨-٧٩.
- ١١١- في تشرين الاول ١٩٦٣، حين كانت الحرب لاتزال قائمة في كردستان العراق ظهر إلى السطح السياسي انقسام داخلي في قيادة حزب البعث بين جناح علي صالح السعدي (الجناح المتطرف) وجناح (أحمد حسن البكر) جناح (المعتدلين) الامر الذي أستغلة عبدالسلام عارف الذي لم يكن بعثياً لكن يتحالف مع المعتدلين وينقض على حزب البعث وابعاده عن السلطة. سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص ١٠٣.
- ١١٢- الجمهورية، (جريدة)، العدد (٢)، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٣.
- ١١٣- سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص ٩٩.
- ١١٤- الجمهورية، العدد (٥)، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٣.
- ١١٥- ((المادة (١١) من دستور الحزب))، كتابات في المسألة الكردية، ج ٢، ص ١٧٣.
- ١١٦- شكيب عقراوي، المصدر السابق، ص ١٢٣.
- ١١٧- ، المصدر نفسه، ص ١٢٤.
- ١١٨- وزير الدولة فؤاد عارف والسيد جلال الطالباي.
- ١١٩- مذكرات جلال طالباي، المصدر السابق، ص ١٢٨؛ الجماهير، العدد (١١١)، ١٣ حزيران ١٩٦٣.
- ١٢٠- المصدر نفسه، ص ١٤١.
- ١٢١- المصدر السابق ، ص ١٣٠ ؛ ابراهيم خليل العلاف ، القضية الكردية ، حوار التمدن ، العدد ٢١٩٣ ، ٢/١٦ ، ٢٠٠٨ .
- ١٢٢- الجماهير، العدد (١١١)، ١٣ حزيران ١٩٦٣.
- ١٢٣- سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص ٨٤.
- ١٢٤- الجماهير، العدد (١١١)، ١٣ حزيران ١٩٦٣.
- ١٢٥- يلسون ناتانيل هاوول، الكورد والاتحاد السوفيتي ، ترجمة، ضياء الدين المرعب، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٣٨٢-٣٨١ .
- ١٢٦- ، المصدر نفسه، ص ٣٨٤.
- ١٢٧- الجماهير، العدد (١١٨)، ٢٠ حزيران ١٩٦٣ .
- ١٢٨- عثمان علي، الكورد في الوثائق البريطانية، اربيل، ٢٠٠٨، ص ٥٣٦.
- ١٢٩- ويسلون ناتانيل، المصدر السابق، ص ٣٨٦-٣٨٧.
- ١٣٠- تم التخطيط لأسقاط عبدالكريم قاسم في نهاية كانون الاول في الاجتماع في ميونغ بين مسؤول امريكي رفيع المستوى الفريق نجيب الربيعي الرجل المعادي لعبدالكريم قاسم الذي كان يعيش انذاك في المنفى. وقد وعد الممثل الامريكي بتقديم المساعدة واعد المتأمرون بأبادة الحزب الشيوعي العراقي. وطالب البريطانيون ايضاً تنفيذ مهمات معينة من جانب المتأمرين مقابل تأييدهم الحكم. ولسون ناتانيل، المصدر السابق، ص ٣٨٨.
- ١٣١- المصدر نفسه، ص ٣٨٧-٣٨٨.
- ١٣٢- المصدر نفسه، ص ٣٨٩.
- ١٣٣- سنان صادق حسين الزبيدي، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق عهد الرئيس عبدالسلام محمد عارف ٨ شباط ١٩٦٣- نيسان ١٩٦٦، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٢٧.

- ١٣٤- المصدر نفسه، ص ٣٠.
- ١٣٥- سنان صادق حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص ٣١.
- ١٣٦- كافي سلمان مراد، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، بحث منشور، مجلة الدراسات التاريخية، العدد الخاص بوقائع المؤتمر التاريخي العلمي الثاني الذي اقامة قسم التاريخ كلية التربية الاساسية للفترة ٢٦-٢٧ نيسان ٢٠٠٩، ج٢، الجامعة المستنصرية، ص ٦٥٥.
- ١٣٧- سنان صادق الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٣١.
- ١٣٨- سنان صادق حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص ١٨٢.
- ١٣٩- المصدر نفسه، ص ١٨٣.
- ١٤٠- المصدر نفسه، ص ١٨٣.
- ١٤١- المصدر نفسه، ص ١٨٤.
- ١٤٢- المصدر نفسه ، ص ١٨٣.
- ١٤٣- تأسس حلف السنطو (CENTO)، (Central Treaty Organization) (الحلف المركزي) في ٢٤/٢/ شباط ١٩٥٥ عندما عقدت تركيا والعراق ميثاقاً ينص على التعاون في مجال الأمن والدفاع، وترك باب الانضمام اليه مفتوحاً امام الدول التي يعينها الدفاع عن السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط ضد الخطر الشيوعي.
- انظمت بريطانيا اليه في نيسان ١٩٥٥ وباكستان في تموز ١٩٥٥ واتخذ من بغداد مقراً له ، واصبح يعرف بحلف بغداد، انسحب العراق من الحلف بعد قيام ثورة تموز ١٩٥٨ في ٢٤ شباط انسحب العراق عام ١٩٥٩ ونقل مقره إلى انقرة وأصبح يعرف بحلف السنطو .
- أهداف الحلف عند تأسيسه هو التصدي للمد الشيوعي وأهداف خفية تتمثل في مساندة دولة اسرائيل والسيطرة على نفط الشرق الاوسط وضرب الحركات التحررية وحماية الانظمة الحاكمة. رأفت غنيمي الشيش، امريكا والعلاقات الدولية، القاهرة، ١٩٧٩، ص ١٥٦؛ الموسوعة الحرة، شبكة الانترنت.
- ١٤٤- ويلسون ناثانيل، المصدر السابق، ص ٣٨٩.
- ١٤٥- كاوس قفطان، المصدر السابق، ص ٢٥١-٢٥٢.
- ١٤٦- ادموند غريب، المصدر السابق، ص ٧٩.

